جـــامـــعـــة يـــحـــي فـــارس بالـمدية

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

دور قراءة و تحليل القوائم المالية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة فرع أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطلبة:

- كمال غرباوي
- حناشي بن عياد

تحت إشراف الأستاذ :

أ. محمد بن عيشوش

أعضاء لجنة المناقشة:

بوعرار شمس الدين	ممتحن
بن عيشوش محمد	مشرفا
بوشنافة ميسوم	ممتحن

السنة الجامعية 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله نحمده حمدا يليق بجلاله على كل نعمة أنعمنا بها علينا نحمده و نثني عليه، أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي و توفيقه لنا على إنجاز هذا العمل.

انطلاقا من قول النبي صلى الله عليه و سلم **"من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"**.

نتوجه بالشكر و العرفان إلى من تقصر كل كلمات الشكر و عبارات الثناء عن الوفاء بحقه إلى أستاذنا الكريم و الفاضل **"محمد بن عيشوش"** لتكرمه بقبول الإشراف علينا و على مذكرتنا، إلى أستاذنا الذي تتجسد فيه كا معاني الكرم و المروءة له الشكر الجزيل على منحنا إياه من الوقت و الجهد و الإهتمام و كل ما من شأنه تعزيزنا لإتمام هذا العمل في أفضل صورة ممكنة فكان نعم المشرف و نعم المعلم.

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة و التقييم علو مجهوداتهم وتصحيحاتهم وإشرافهم على عملنا .

نتقدم بالشكر والعرفان إلى جيمع الأساتذة الذين أشرفوا علينا خلال طورنا التعليمي و نشكرهم على كا كلمة علمونا إياها.

في الأخير نسدي عبارات الشكر و التقدير لكل من ساهم من بعيد أو من قريب في إتمام هذا العمل.

الإهـــداء

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العلم، و ما كن لنصل إلى هنا لولا فضله و الصلاة و السلام عل الحبيب المصطفى خير الأنام.

أتقدم بإهداء هذا العمل المتواضع و الناجح في الدراسة، إلى الذين يؤمنون بالله ربا و بالإسلام دينا و بمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا و رسولا.

إلى فيض الحنان إلى العين الساهرة لأجل أن أنام إلى التي حملتني جنينا و لا زالت ترعاني الى التي تقف الكلمات عاجزة في ذكر فضلها و تعجز العبارات عن وصفها،إليك يا من تحملت أشواك السنين لتفرش لي طريقي ورودا إليك يا من إذا قلت فيك شعرا فلن تقيدني فيه بحوار و توفيك سطورا إلى أحلى كلمة عرفتها نفسي **"أمي الغالية"**.

إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير لي دربي غلى الذي ضحى لأصل أنا ألى الذي أعطاني من السنين عمره إلى مصدر فخري و تاج رأسي إلى من كان يهيم الليالي لأحقق أنا أمالي و أسمو في الأعالي إليك **"أبي الغالي"**.

إلى إخوتي حفظهم الله.

إلى أهلي و أحبابي و أقاربي كل فرد بإسمه.

إلى جميع أصدقاء القسم و زملاء القسم وإلى جميع خريجي هذه الدفعة و بالأخص رفقاء الدرب طيلة هذه السنوات الخاصة خلال المشوار الدراسي.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى من سبقونا إلى الجنة رفقاء الدرب و أعز الناس **محمد بوشنافة و نجم الدين حشلاف رحمة الله عليهم** .

"كمال غرباوي"

الإهـــداء

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**) حديث صحيح.

أولا نحمد الله ونشكره على منحنا القدرة لإتمام هذا العمل المتواضع. كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر الوالدين بن عياد و غرباوي.

أهدي ثمرة جهدي إلى أمي التي تفانت في تربيتي و كانت وراء كل نجحاتي، فأنت نبر حياتي و مصدر قوتي إلى التي تحملت سقاء يسرا من أجلي تعليمي و كنت شمعة تحترق من أجل أن تنير لي دروبي إليك "**أمي العزيزة**".

إلى من كان سندا لي و تاجا أرفع به رأسي إلى من إكتوى و ذاق مرارة الحياة ليحيا إبنه، إعلم يا أبي أنه كان لك الفضل في بلوغي التعليم العالي إليك "**أبي الغالي**" .

إلى أهلي و عائلتي و أقاربي.

أتقدم بالشكر لكل الأصدقاء الى كل من ساهم و لو بالكلمة الطيبة جزاكم الله خيرا سائلان المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم عنا و عن الأمة الإسلامية كل الخير إنه ولي ذلك والقادر عليه.

إلى جميع خريجي هذه السنة إلى رفقاء الدرب و المشوار الدراسي و زملاء القسم.

"حناشي بن عياد"

فـهـرس المـحتويـات

الــعــنــوان	رقم الصفحة
الشكر و الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
الملخص	
المقدمة العامة	أ – ب
الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي	
مقدمة الفصل الأول	01
المبحث الأول: الإطار العام للتحليل المالي	02
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و أنواعه	02
المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي	08
المطلب الثالث: مراحل و أساليب و وظائف التحليل المالي	11
المبحث الثاني: طرق الإستفادة من التحليل المالي	14
المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	14
المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي	17
المطلب الثالث: طرق التحليل المالي	18
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة	
مقدمة الفصل الثاني	21
المبحث الأول: طرق تقييم الأداء المالي	22
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بتحليل السيولة	22
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بتحليل الربحية	27
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بتحليل الرفع المالي	30
المبحث الثاني: حالة الفشل المالي للمؤسسة	32
المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي	32

المطلب الثاني: أوجه و أسباب الفشل المالي	33
المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي	37
خلاصة الفصل الثاني	41
الفصل الثالث: دراسة حالة مركب أنتيبيوتيكال – صيدال – المدية	
مقدمة الفصل الثالث	42
المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال	43
المطلب الأول: عرض شامل لمجمع صيدال	43
المطلب الثاني: تقديم فرع المضادات الحيوية	46
المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بالتحليل المالي في المركب	49
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمركب أنتيبيوتيكال – صيدال – المدية	52
المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية العامة و المختصرة	52
المطلب الثاني: إعداد و تحليل حساب النتائج	63
خلاصة الفصل الثالث	67
الخاتمة العامة	68
قائمة المراجع	71

قـائـمـة الـجـداول

رقم الجدول	بـيـان الجـدول	رقم الـصـفـحـة
1-3	الميزانية المالية جانب الأصول	53
2-3	الميزانية المالية جاني الخصوم	55
3-3	الميزانية المالية المختصرة	57
4-3	حساب رأس المال الدائم	57
5-3	حساب رأس المال العامل الخاص	57
6-3	حساب رأس المال العامل الأجنبي	58
7-3	حساب رأس المال العامل الإجمالي	58
8-3	حساب إحتياجات رأس المال العامل	59
9-3	الخزينة الصافية للمؤسسة	59
10-3	نسب السيولة	59
11-3	نسب الهيكلة	60
12-3	نسب المديونية	61
13-3	حساب المردودية المالية	61
14-3	حساب المردودية الإقتصادية	62
15-3	حساب المردودية التجارية	62
16-3	حساب الرافعة المالية	63
17-3	جدول حساب النتائج	64

قـائـمة الأشـكـال

رقم الشكل	بيـــان الشـكـل	رقم الصفحة
1-1	أنواع التحليل المالي	07
1-3	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال المدية	45
2-3	الهيكل التنظيمي لفرع أنتيبيوتيكال صيدال المدية	48
3-3	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة	49
4-3	الهيكل التنظيمي لخلية المراجعة و التحليل و الحوصلة	50

قـائـمة المـلاحـق

رقم المـلـحق	عـنـوان المـلـحق
الملحق رقم 01	القوائم المالية لمجمع صيدال 2017
الملحق رقم 02	القوائم المالية لمجمع صيدال 2018
الملحق رقم 03	القوائم المالية لمجمع صيدال2019
الملحق رقم 04	القوائم المالية لمجمع صيدال 2020

الـملـخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تطرقنا للجانب النظري حيث ركزنا على كل أبعاد التحليل و أهم النسب و المؤشرات المتعلقة بالتوازن المالي، العمل الذي أدى غلى تطبيقها على مؤسسة صيدال من منطلق الإعتماد على القوائم المالية (الميزانية المالية و جدول حساب النتائج)خلال الفترات التالية 2017 – 2018 – 2019 – 2020، و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نكر من أهمها:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة و أدات لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الكشف عن سياستها و الظروف التي تمر بها المؤسسة.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاذ القوة لتعزيزها و تقويتها.
- إن تقييم الأداء المالي يعطي دلالات مستقبلية حول إتجاه المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

المقدمة

مقدمة:

فرضت الحياة المعاصرة على الوحدات الإقتصادية المختلقة تحديات كبيرة ترتبط ببقاء هذه الوحدات و استمرارها و بالتالي نموها و ازدهارها ، كم أن تزايد ظروف اللاتأكد فرض عليها التفكير الجدي للإجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها و الوقوف على عوامل القوة و الضعف في ذلك الداء ، و قد كان التحليل المالي هو أحد هذه السبل كونه يساهم مساهمة كبيرة في تحديد نقاط القوة و الضعف بالمقارنة مع أداء المنافسين ، و بالتالي العمل على تعزيز نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف من خلال عمليات التخطيط المالي ، الذي يعد الخطوة المكملة لعملية التحليل المالي .

وقد تعاظمت أهمية التحليل المالي بمرور الأيام بسب ظهور الأسواق المالية و تعدد و تنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ، وزيادة حدة التنافس من جراء انتشار ظاهرة العولمة ، كل هذا أدى الى تزايد أهمية المؤشرات المالية الواجب توفيرها لكل طرف من الأطراف ذات المصلحة الحقيقية بنشاط كل وحدة من الوحدات الإقتصادية .

يعد التحليل المالي و التخطيط المالي من العمليات ذات الطبيعة المستمرة ، و أن أحدهما يكمل الأخر إذ أن التحليل لمجرد التحليل لايشكل أي قيمة إن لم تكن مخرجاته التي هي مؤشرات الأداء ، تساهم في عملية التخطيط و التحليل المالي لايقتصر على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها القوائم المالية و إنما يتعدى ذلك إلى البحث عن الدلالات و المعاني لتلك الأرقام ، يمكن أن تساعد في التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية للوحدة الإقتصادية و تقييم الوضعية الحالية للمؤسسة ، إلى أنها تبقى غير كافية في ظل المنافسة التي على ضوئها أصبح الهدف الأسمى للمؤسسة الإقتصادية هو الإستمرارية ، أي لم يعد يقتصر هدفها على تحقيق الربح فقط و إنما أصبح التنبؤ بمستقبلها من أجل تجنب الوقوع في الفشل المالي ، لذلك أصبح من الضروري اللجوء إلى التحليل بواسطة نماذج التنبؤ التي تعددت و تنوعت و تطورت عبر الزمن لتصبح أكثر فاعلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و التنبؤ بمستقبلها .

إشكالية الدراسة:

أصبحت عملية التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية أمر ضروري ، كما أصبح الزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية بحيث يجب عليه دراسة و تحليل و تفسير هذه الرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، و الإستفادة منها في اتخاذ القررات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه .

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ؟

يمكن تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟

2- هل تقييم الأداء المالي للمؤسسة يسمح بتحديد نقاط القوة و الضعف و المساعدة في إتخاذ الإجراءات و القرارات المناسبة لتشخيص الوضعية المالية ؟

3- كيف يمكن لمركب صيدال استعمال أدوات التحليل المالي لمعرفة مركزها المالي ؟

للأجابة عن الأسئلة التالية نقترح الفرضيات التالية :

فرضيات الدراسة:

1- يعتبر التحليل المالي وسلية ضرورية للتسيير داخل المؤسسة و يعمل على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

2- إن تقييم المؤسسات الإقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح في تحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، أي العمل على إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسمح بتفادي المشاكل المالية المالية و الفسل المالي.

3- يمكن لمركب صيدال استعمال مؤشرات التحليل المالي و نماذج التنبؤ من أجل معرفة مركزها المالي.

أهمية الدراسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الإقتصادية ، عن طريق تحليل القوائم المالية بإعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات ، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة و مدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها ، و تكون عونا لها في ترشيد قرراتها و هذا طبعا لايمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.

2- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ، و دوره في في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة .

3- التعرف على الوضع المالي الذي ستؤول إليه المؤسسة مستقبلا.

4- محاولة إعطاء التوصيات و الحلول الممكنة لوضع مستقبلي امن للمؤسسة بعيدا عن العسر المالي و الإفلاس.

الدراسات السابقة:

لإعداد هذه الدراسة استعنا بالعديد من الدراسات السابقة، التي ساهمت في إثراء الموضوع و تدقيقه و ضبطه.

1- دراسة لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علو التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2012/2011، هدفت هذه الدراسة للتعرف على كيفية غجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، من أهن النتائج الدراسة أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة للحصول على مؤشرات و معلومات تساعد في ترشيد القررات و معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

2- دراسة اليمين سعاد، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية و ترشيد قرراتها**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال، جامعة باتنة 2009/2008، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، و من أهم نتائج الدراسة أن التحليل المالي يساعد في التعرف إن كانت المؤسسة قادرة على تمويل استثمراتها من خلال ما تملكه من أموال.

3- دراسة مريم قمور، لمياء حميمد، **دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص محاسبة و إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل- 2017/2016، هدفت الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ومعرفة إذا كان أدائها إن كان جيد أم لا.

4- بومعزة حليمة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية افقتصادية، دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري، (1997-1999)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2002. تطرقت البحثة غلى واقع المؤسسة العمومية الجزائرية، و مفهوم الداء المالي و قيمته و اهمية التوازن المالي من خلال الوظيفة المالية و المحاسبية و تقييم الأداء.

5- دراساوراغ وناسة ، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر 2015-2016 تطرقت إلى معرفة مؤشرات التوازن و النسب المالية و المديونية و مختلف النماذج المتعلقة بالداء المالي للمؤسسة.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية و تحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على الأسلوب التحليلي في الفصلين النظريين، الذي بدوره يقوم على البيانات و المعلومات المرتبطة بموضوع محل الدراسة أما الفصل الفصل الثالث الذي تم فيه دراسة حالة لمركب صيدال بالمدية على تحليل القوائم المالية المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة، كما أنه تم الإعتماد على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع من اجل مصداقية أكبر.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: مدخل غلى التحليل المالي، قسمناه إلى مبحثين قدمنا في المبحث الأول مفهوم التحليل المالي بعرض جميع جوانبه، الأهمية و الأهداف التي يحققها بالإضافة إلى الأساليب المتبعة، أما المبحث الثاني طرق الإستفادة من التحليل المالي من مستفدين من التحليل و طرقه و أدواته و المناهج التي يتبعها .

الفصل الثاني: المنهج التحليلي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة ، تطرقنا فيه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول طرق تقييم الداء المالي و هي تحليل الربحية السيولة و الرفع المالي،بعد ذلك تطرقنا للمبحث الثاني حالة الفشل المالي تعرفنا من خلاله على تعريف الفشل المالي و أوجهه و أسبابه ومراحله .

الفصل الثالث: دراسة حالة أنتيبيوتيكال (صيدال) – المدية قسمناه إلى مبحثين يعتبر المبحث الأول تقديم عام للمركب اضافة إلى لمحة تاريخية عن مجمع صيدال و كذا لمحة تاريخية عن مركب أنتيبيةتيكال، أما المبحث الثاني تقييم الأداء المالي لمركب أنتيبيوتيكال لسنوات التالية 2019/2018/2017/2016 و ذلك باعداد الميزانية المالية و المختصرة و تحليل جدول حساب النتائج .

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

مـقـدمـة:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع المالية للمؤسسة ، تهدف إلى التشخيص الصحيح لوضعها المالي خلال فترة زمنية معينة ، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة ، كما يعد التحليل المالي محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط المالية في المؤسسة و ذلك باستخدام مجموعة مناهج و أساليب حديثة و مختلفة، بالإضافة إلي مجموعة أدوات المتمثلة في النسب و المؤشرات المالية .

إذا سنتطرق في الفصل الأول من دراستنا إلى مبحثين :

- ✓ **المبحث الأول** : الإطار العام للتحليل المالي.
- ✓ **المبحث الثاني** : طرق الاستفادة من التحليل المالي .

المبحث الأول : الإطار العام للتحليل المالي

سنتطرق في هذا المبحث الى الإطار النظري للتحليل المالي مع الإلمام بكل من الأنواع المتعلقة به و أهميته و أهدافه .

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و أنواعه

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر ، و توقع ما ستكون عليه في المستقبل" [1]

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام إن الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و اثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك قديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة .[2]

التحليل المالي " هو تشغيل للبيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف علي المركز المالي للمنظمة بما يساعد علي وضع انسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك و الإدارة و العاملين و المجتمع".

التحليل المالي" هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها تبويب ملائم واستخدام أساليب تحليلية أملا في الوصول إلى نتائج محددة تفيد في عملية تقييم القرارات و الأداء " .[3]

[1] – جوادو صبرينة – قبور فوزية ، أهمية الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي – دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز وحدة المدية – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة يحي فارس بالمدية ، دفعة 2018 -2019 ، ص 09 .

[2] – منير شاكرمحمد ،و آخرون التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مطبعة الطليعة ، عمان، الطعة الأولى، 2000 ، ص12 .

[3] - جوادو صبرينة – قبور فوزية ، مرجع سابق ، ص 09 .

يعرف التحليل المالي على أنه مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية و الإحصائية التي يقوم بها المحلل للتحصيل على بيانات وتقارير و كشوفات مالية من اجل تقويم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل .[1]

طبقا لما تقدم يمكن القول أن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة و الفعاليات الخاصة بالشركة و بشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة ، و وضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها. [2]

مما سبق نستنتج أن التحليل المالي هو دراسة للقوائم المالية و ذلك بمعالجة بياناتها باستخدام طرق و أساليب مختلفة قصد الوصول إلى حقيقة الوضع المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة .

الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي :

يمكن النظر إلي التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الأخر، و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يستند إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. الجهة القائمة بالتحليل :

يتم تقسيم التحليل المالي إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

أ. التحليل الداخلي :

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أي وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل الإدارة المالية ، قسم المحاسبة ، التدقيق الداخلي...الخ . وعادة ما يهدف هذا التحليل إلي خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة .

[1]- عمارة بلال – عبد الغني بالطاهر، دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الإئتماني – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة يحي فارس بالمدية ، دفعة 2017 -2018 ، ص 24 .

[2]- د. عدنان تايه النعيمي – د. أرشد فؤاد التميمي ،التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2018 ، ص20 .

ب. التحليل الخارجي :

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ، و يهدف هذا التحليل إلي خدمة هذه الجهات الخارجية و لتحقيق أهدافها، و من أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك ، البنوك المركزية و الغرف الصناعية و الغرف التجارية ، و مدقق الحسابات الخارجي[1].

2. البعد الزمني للتحليل :

إن للتحليل المالي بعدا زمنياً ، يمثل الماضي و الحاضر ، و بناء اً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

أ. التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن) :

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها ، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل ، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر ، أو مجموع مجموعة جزئية منها .

ب. التحليل الأفقي (التغير) :

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعني متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية ، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة[2].

3. الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلي ما يلي:

[1] وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي الإطار النظري و تطبيقاته العلمية، دار الحنين، عمان، 1997 ص 30 .
[2] وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و اتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص74 .

أ. التحليل المالي قصير الأجل :

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، و يستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير ، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية ، لذلك غالبا ما يسمح بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون ، و البنوك .

ب. التحليل المالي طويل الأجل :

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة ، في الأجل الطويل إضافة إلى التزامات المشروع طويلة الأجل ، مما في ذلك القدرة على دفع الديون و أقساطها عند تاريخ استحقاقها ، و مدى انتظارهما في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات ، و تأثيرها على أسعار أسهم في الأسواق.

4. وقت وقوع التحليل

يمكن إجراء التحليل المالي من حيث وقت (الزمن) وقوعه على النحو التالي :

أ. التحليل التاريخي

هذا النوع هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة، كأن يقصد تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة.

ب. التحليل المستقبلي

هذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية يقصد معينة مستقبلية كأن تكون لفترة ثلاث سنوات لاحقة أو خمس سنوات قادمة و ذلك باعتماد على بيانات و معلومات التاريخية للمؤسسة[1].

[1]عمير عبد القادر – علالي عبد القادر ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة المؤسسة و الوطنية لخدمات الابار – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس مهني ، تخصص محاسبة و مالية ، قسم مناجمنت ،معهد التكنولوجيا ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، دفعة 2016 -2017 ، ص 11 .

5. المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن كذلك تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى:

أ. التحليل الشامل:

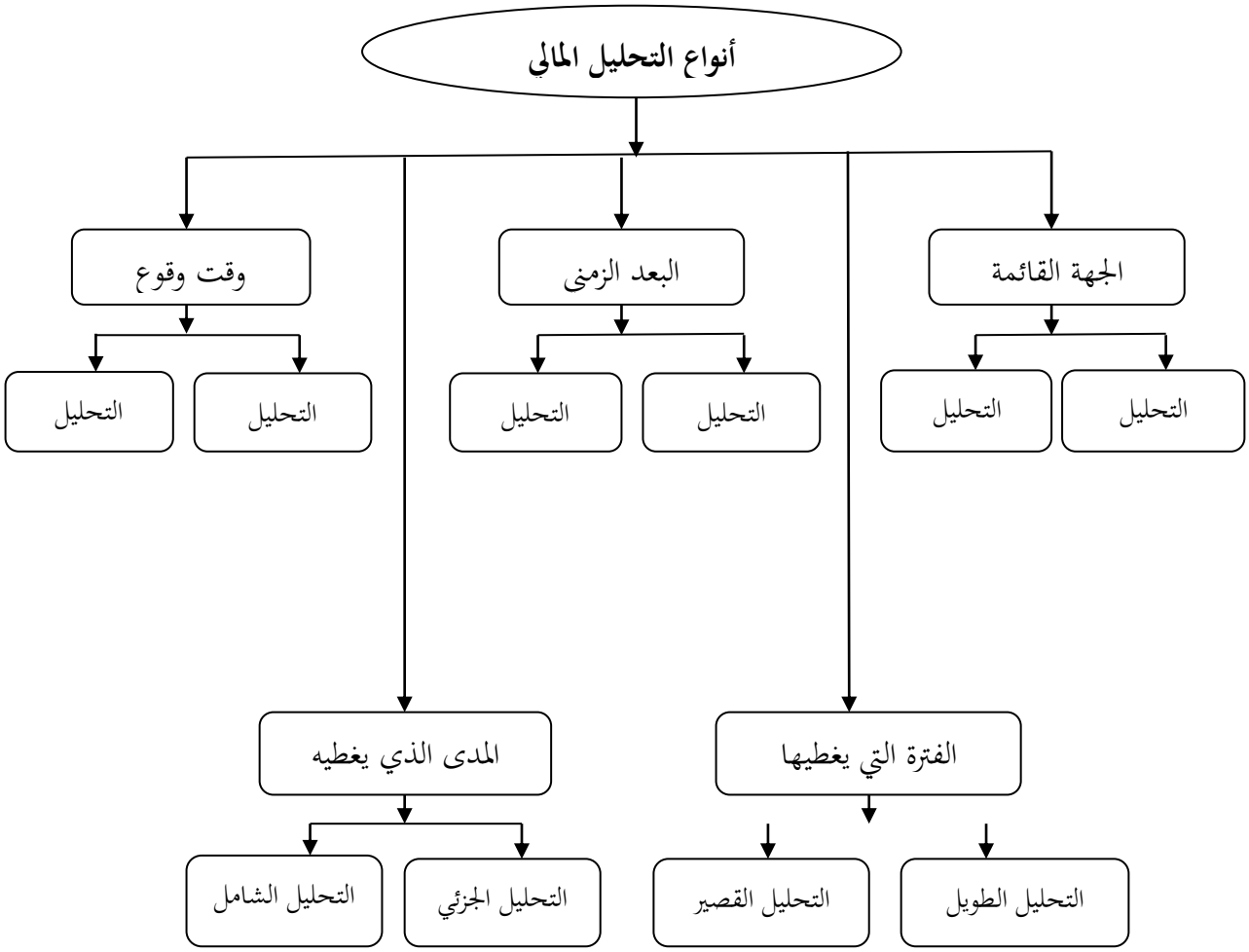
قد تشتمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف و المهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقتها مع الخارج ، وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات[1].

ب. التحليل الجزئي:

هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه .

[1] بن غدة مليكة، دور التحليل المالي و استخداماته الرقابية في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية، 2014، ص5 .

الشكل رقم (01-01)



المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي

الفرع الأول : أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة و أثار هذا التغيير بشكل واضح ، و بالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية .

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعد على أداء مهامه بشكل فعال.

- تستخدمه الجهات المسؤولة على البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها ، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.

- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة ، سواء كانت منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها ، و بالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة .

- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المفهوم من ناحية ، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى إضافة إلى إخضاع ظروف عدم تأكد الرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة .

- تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات و التغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق

- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات و المنشآت المختلفة تقييما شاملا يمكن من خلاله الحكم عليها ، و بالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أو أنها متعثرة و سيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك .

- يساعد في توقيع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة ، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملاقاة إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

و عليه يمكن القول أنه في ظل التوجه إلى الأساليب العلمية في المجالات الإدارية المختلفة تزادا أهمية التحليل المالي ، و كلما كان التوجه متقدما نحو الأساليب العلمية الإدارية ، فإنه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية والرياضية الأكثر تقدما .[1]

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي في مايلي :

1. **بالنسبة للشركة** : تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى :

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة .
- تقييم نتائج وقرارات الاستثمار و التمويل .
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها .
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية .
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها .
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة .
- يعتبر مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار .

[1]- مصطفاوي محمد أمين – بلخير حمزة ، استخدامات أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة شركة كهريف المدية – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة يحي فارس بالمدية ، دفعة 2017 -2018 ، ص 04.

2. **بالنسبة للمتعاملين مع الشركة** : حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث يهدف التحليل المالي إلى :

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي .
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة .
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحل نتائج القروض .
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من اجل الاستفادة من القروض.[1]

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة ، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة و الضعف ، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة ، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية :

– التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .

– معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض .

– تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛ – الحكم على كفاءة الإدارة .

– تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة .

– الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقويم.[2]

[1] - عمير عبد القادر – علالي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 09 .

[2] - اليمين سعاد ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية و ترشيد قراراتها – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، قسم العلوم التجارية ، جامعة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، دفعة 2008 -2009 ، ص 04 .

المطلب الثالث: مراحل و أساليب و وظائف التحليل المالي

الفرع الأول: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل ،وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:

1. **تحديد هدف التحليل بدقة :**

من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ،و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

2. **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي :**

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي ،وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها[1].

3. **اختيار أسلوب التحليل المناسب:**

تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ،و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها ،إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب

4. **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار :**

في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل ،و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

5. **التوصل إلى الاستنتاجات:**

تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي ،في إبداء رأي فني محايد ،بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

[1] عمير عبد القادر – علالي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 11 الى ص 12 .

6. صياغة التقرير :

التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

الواقع إن نتائج التحليل المالي ستختلف باختلاف الأساليب والمفاهيم المستخدمة، وعلي ذلك فمن الأهمية بمكان التحديد الدقيق للأساليب و المفاهيم المستخدمة في أي عملية تحليل مالي ، حيث إن هناك العديد من الدراسات في هذا الموضوع التي توصلت إلي العديد من أساليب التحليل التي يمكن تطبيقها في خدمة الأهداف التحليلية المختلفة.

و يتطلب التخطيط السليم من المحلل المالي مراعاة الدقة في اختيار الأساليب التي تتلاءم مع أهداف التحليل و نطاقه، و في هذا المجال فهناك اتفاق علي ضرورة استخدام أسلوبين من أساليب التحليل في ذات الوقت هما: [1]

1. أسلوب التحليل الراسي أو الثابت

يتعلق هذا الأسلوب بتحليل قائمة مالية واحدة وذلك بمقارنة عناصر الأصول مع بعضها البعض لإبراز وزنها النسبي أو بمقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم ، و ينطبق ذلك أيضا علي قائمة الدخل و القوائم المالية الأخرى، و يطلق علي هذا الأسلوب صفة الثبات على اعتبار ثبات متغير الزمن ، نظرا لارتباط الدراسة بفترة زمنية واحدة، ومن الواضح إن هذا الأسلوب في حالة الاعتماد عليه بشكل منفرد سوف يؤدي إلي نتائج مضللة نظرا لأن القوائم المالية التي تم الاعتماد عليها تعكس الموقف المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة وهي لحظة إعداد المنشأة لتلك القوائم.

[1] نبيل شاكر عبد السلام، الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية،مكتبة عين الشمس،القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1998، ص11 .

2. أسلوب التحليل الأفقي أو المتحرك

يعتمد هذا الأسلوب علي متابعة التغيير في القيم من فترة لأخرى وحسب التغيرات في تلك القيم علي مدى عدد من السنوات الماضية من خلال استنتاج الاتجاهات ومراقبة التغيرات في المركز المالي للمنشأة مع مرور الزمن، ومن جهة أخري فان الاعتماد علي هذا الأسلوب يمكن المحلل المالي من التغلب على احد أهم الصعوبات التي تواجهها والتي تتمثل في غياب المعدلات النمطية ، أو المعيارية التي تستخدم في مرحلة مقارنة نتائج التحليل الفعلية بتلك المعيارية أو النمطية لإمكانية تحديد أوجه القصور أو الانحراف في الفرعي الذي يتم تحليله .

وهنا يلعب هذا الأسلوب دورا ملموسا في مواجهة الصعوبات المذكورة من خلال تمكن المحلل من متابعة اتجاه العنصر موضع التحليل سواء نحو الثبات أو التحسن أو التدهور.

3. التحليل المالي بأسلوب النسب المالية

تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخصان بند أوفقرة أو مجموعة فقرات، ويتم ذلك بقسمة أحدهما على الأخر، وهي لا تضيف بندا جديدا للبندين، وإنما تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على النتائج من عملية التحليل المالي ووضعه في خدمة متخذي القرار الإداري .

الفرع الثالث: وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها على حلول :[1]

- **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار** :وهي توجيه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار؛
- **إتخاذ قرار الاستثمار** :وذالك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الإستثمار المرتقب إنجازه؛
- **اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية** :من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية[1] .

[1] محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص إدارة أعمال، سعد دحلب، البليدة،2005، ص 21 .

المبحث الثاني: طرق الإستفادة من التحليل المالي

سنتطرق في هذا المبحث الى المراحل والأدوات و طرق التحليل المالي التي يستعين بها المحلل للوصول للأهدافه المرجوة:

المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

هناك مجموعة من الأطراف تهتم ببيانات المؤسسة حسب الضرورة و الحاجة إليها، و من الممكن تصنيف الجهات المعنية بينات التحليل المالي حسب علاقاتها بالتحليل المالي إلى مايلي:

1. إدارة المؤسسة:

إدارة المؤسسة ممثلة بالمدير المالي يمكنها القيام بتحليل أشمل وأدق من الفئات الخارجية وذلك لتوفر معلومات دقيقة وغير منشورة في متناول يدها عن المؤسسة لا تستطيع الفئات الأخرى الحصول عليها .

يمكنها التوصل إلي نتائج يعتمد عليها ويوثق في سلامتها بدرجة اكبر من الفئات الأخرى و يهدف المدير المالي من قيامه بالتحليل المالي إلى :[2]

- التأكد من مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة .
- التأكد من مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية .
- اكتشاف موضوع ومدى واتجاه انحراف المؤسسة عن مثيلاتها .
- تقييم استثمارات المؤسسة في أصولها المختلفة .
- تقييم انجازات المؤسسة في مجال إدارة الخصوم والفائض .
- تقييم المؤسسة بشكل .
- التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالأمور المالية في المؤسسة .
- القيام بالتخطيط المالي بما فيه إعداد الميزانيات التقديرية .
- القيام بالرقابة المالية.

[1] عمير عبد القادر – علالي عبد القادر ، مرجع سابق ص 10 .

[2] رمضان زياد، أسسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 1997، ص 18 .

2. المساهمين:

يعبر عن الأشخاص التي ترتبط مصالحهم مباشرة بالمؤسسة، حيث أنهم يهتمون بنتائج التحليل المالي الذي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي أو الخارجي والربحية ، والأهم من ذلك على المستثمر هو العائد على المال المستثمر أو القيمة المضافة أو المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة ، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب، هذا الأخير يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا كما يهتمون بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها الأسلوب في مواجهتها، كما يهتم أصاحب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص أرباحهم المستحقة لهم [1].

3. الدائنون:

أصحاب الديون القصيرة الأجل هم الدائنون التجاريون والمصارف وهؤلاء يهتمون في المقام الأول بالسيولة المالية في المؤسسة ويركزون على التأكيد من قدرتها على السداد في المدي القصير من خلال التحليل بواسطة النسب الدالة على السيولة .[2]

أما أصحاب الديون طويلة الأجل ومنهم حملة السندات التي تصدرها المؤسسة وأصحاب القروض الطويلة الأجل يركزون بالدرجة الأولى على ربحيتها وهيكلها الرأسمالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها في الحاضر و التوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد وذلك للتأكد من قدرة المؤسسة في المدى الطويل والقصير على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من الفوائد وسداد أقساط أي مقدرتها على خدمة ديونها بشكل جيد و فعال

4. الموردون:

المورد هو من يقوم بتزويد المؤسسة بالمواد الخام أو بالمكونات نصف المصنعة أو السلع التامة الصنع أو غير ذلك من المواد، ويهتم بالمركز المالي للمؤسسة، وذلك لأن المؤسسة تكون عادة مدينة للمورد وبالتالي فإن المورد

[1] عبد الغفار حنفي،الأدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات،مكتبة الإشعاع التقنية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 57 .
[2] رمضان زياد، مرجع سبق ذكره ص 19 .

بناءا على نتائج التحليل المالي قد يقوم بزيادة تعامله مع المؤسسة أو تخفيض هذا التعامل أو الاستمرار به كما هو عليه .[1]

5. العملاء :

يمكن للعميل وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، معرفة ما **إذا** كانت الشروط التي يحصل عليها ، خاصة فترة الائتمان ممثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان . [2]

6. العمال :

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة" المالكون، العاملون "ومن المعروف أن أحد أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال إطلاعهم علي حقيقة الوضع المالي للمؤسسة و وضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها و فاعلية سياستها وقراراتها و غيرها من جوانب القوة التي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل .

7. الجهات الخارجية الأخرى

هناك أيضا جهات خارجية أخرى تهتم بالتحليل المالي وهي:[3]

أ. مصلحة الضرائب :

تهتم بالتحليل المالي وذلك لتحديد الضريبة بشكل صحيح، وذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الخاضعة للضريبة (النتيجة الجبائية) .

ب. دوائر التخطيط والإحصاء :

تهتم بالتحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري .

---

[1] رمضان زياد، مرجع سبق ذكره ص20 .
[2] رمضان زياد، مرجع سبق ذكره ص 21 .
[3] رضوان وليد عمار، أسسيات الإدارة، دار الميسر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 44 .

ج. إدارة الأبحاث :

كالمعاهد والجامعات من أجل دراسة وتحليل الاقتصاد الوطني بشكل عام.

د. الغرف التجارية والصناعية :

تهتم بالتحليل المالي من أجل جمع البيانات عن المشاريع في قطاع واحد، واستخراج النسب والمؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات و معايير يتم الاعتماد عليها في التحليل.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي

على المحلل المالي إستعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة وتتمثل هذه الأدوات في :

1. تحليل الهيكل المالي :

الهدف منه ضمان تمويل الإحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية ، بالإعتماد على منظور الذمة المالية أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. بتقييم النشاط والنتائج :

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذالك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها ، مما يمكن من إتخاذ القرارات المناسبة[1].

3. تقييم المردودية

هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها .

[1] علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،2015/2014،ص 13 .

4. تحليل التدفقات المالية :

يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولية، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي التي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

المطلب الثالث: طرق التحليل المالي

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي:

1. **التحليل المالي التطوري** :يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية .ويتطلب هذا التحليل نظام محاسبي ومالي متطور وفعال.

ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

أ. **تطور النشاط** :من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.

ب. **تطور أصول المؤسسة** :الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، وتطورها ليبيين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة إستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الإنسحاب من السوق.

ج. **تطور هيكل دورة الإستغلال** : يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين، وهي التي تشكل الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من اجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

د. **تطور الهيكل المالي** : يتشكل من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات

الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى إستقلاليتها وتأثير الإستدانة على المردودية.

هـ. **تطور المردودية** :تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو و واحد من أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل التطوري، وذالك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية[1].

2. التحليل المالي المقارن :هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة .

3. التحليل المالي المعياري :هو إمتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم إختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.[2]

[1] إلياس بن ساسي، سوسف قريشي،التسيير المالي،الإدارة المالية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 85 .
[2] علاق فطيمة، مرجع سابق ذكره ص 14 .

خلاصة:

نستخلص أن للتحليل المالي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة و أطراف أخرى من أجل اتخاذ القرارات المناسبة ، وذلك أن استعماله يسمح بإعطاء حكم على الأداء المالي للمؤسسة الناجم عن نشاطها الماضي والحاضر، بالإضافة إلى تنوع الأساليب والمناهج التي تساعد المحلل في التعامل مع البيانات سواء داخلية أو خارجية كانت ذات طبيعة مالية أو محاسبية.

الفصل الثاني:

تقييم الأداء المالي

للمؤسسة

مـقـدمـة:

يحتل جانب استشراف الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة مكانة مهمة لدى المشتغلين بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الحالية والمستقبلية، لذلك يسعون جميعا إلي اختيار المؤشرات التي تعطيهم رؤية واضحة عليها، حيث أنه من الظواهر الخطرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات نجد ظاهرة الفشل المالي، التي تكمن ورائها مجموعة من الأسباب والعوامل وتنجر عنها آثار على مستقبل المؤسسة، الأمر الذي يحتم ضرورة اختيار طرق التقييم المناسبة ومن ثم محاولة التنبؤ بالفشل المالي قصد تلاقي كل مسبباته، لذلك نحاول من خلال هذا الفصل استعراض المنهج التحليلي لدراسة التنبؤ بالفشل المالي .

إذا سنتطرق في الفصل الثاني إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول**: طرق تقييم الأداء المالي.
- ✓ **المبحث الثاني**: حالة الفشل المالي.

المبحث الأول: طرق تقييم الأداء المالي

يخدم التحليل المالي أغراض تقييم الأداء المالي، وخاصة عن طريق أسلوب النسب المالية، إذ يعطي للمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة مؤشرات كمية تسمح لهم بتقييم الأداء الكلي بصفة عامة والمالي بصفة خاصة وفق الحدود التي يسعون إلى بلوغها من وراء عملية التقييم، كما يمكنهم من الاستفادة من أنواع النسب المالية بتوظيفها في شكل طرق لتقييم الأداء المالي، كما سنتطرق إليه في هذا المبحث، أين نجد أن تقييم الأداء المالي يتم عن طريق تحليل السيولة، والربحية، والرفع المالي، بالإضافة إلى إمكانية إدراج طرق أخرى .

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بتحليل السيولة

يعد موضوع السيولة من الموضوعات الهامة سواء من وجهة نظر الإدارة أو من وجهة نظر المقرضين حيث أنها تسمح بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين وقت سدادها إذا يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقدرا على مواجهة التزاما العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحول إلي نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها. كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل فعاليتها الجارية من خلال وقوفها على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أو معرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاما الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تواجه ديونها الفورية حتى وأن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل[1]. وبذلك فإن السيولة تشير إلى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعني أن الأصول التي تشكل رأس المال تتحول إلى نقود، وهذه النقود تستخدم بدورها في سداد هذه الالتزامات قصيرة الأجل، ويعطي للسيولة البعد الزمني قصير الأجل وذلك لما لهذا الأخير من أهمية في الحكم على وضعية المؤسسة أمام الدائنين سواء أصحاب الديون قصيرة الأجل أو الفرع الأول:ئك أصحاب الحقوق على المؤسسة التي وصلت مواعيد استحقاقها، لذا نجد من الباحثين من يرى أن السيولة تعتبر من أهداف الإدارة المالية في الأجل القصير و عندهم أن السيولة تعني توفر الكم المناسب من النقدية التي تكفي لمقابلة كافة الالتزامات المالية للمؤسسة تجاه الغير في كافة الأوقات، أي قدرة المؤسسة على دفع كل التزاماتها في أوقاتها المحددة و توفير مبلغ من المال يمكن المؤسسة من شراء احتياجاتها نقدا و الحصول

[1] حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2000، ص 90.

على الخصم النقدي لهذا المشتريات، وبالإضافة إلى ذلك يجب توفر مستوى معين من النقدية كاحتياطي لمواجهة الحالات الطارئة. [1]

يوضح سياق التعاريف السابقة أن المهم في السيولة هو توفر مقابل الالتزامات النقدية للمؤسسة في حينها، وهذا يقودنا إلي التنبيه إلي التفرقة بين مفهوم السيولة و مفهوم القابلية الإيفائية، فكما رأينا سابقا أن السيولة تعني مدى احتفاظ إدارة مالية المؤسسة بجزء من موجوداتها (أصولها) على شكل نقد سائل بيسر وبدون تكلفة وذلك في الزمن المطلوب و بالسرعة المطلوبة و كذلك يجب أن يكون بمقدار يفي بمواصلة عمليات التشغيل في المؤسسة ومواجهة الظروف المختلفة وبحجم يتفق و طبيعة العمليات التشغيلية، أما القابلية الإيفائية فإنها ترتبط فقط بقدرة الإدارة بالوفاء بالالتزامات المستحقة عليها بتواريخ استحقاقها، أي انها القدرة الآنية للإدارة في الوفاء بالديون

المستحقة في لحظة استحقاقها أو طلبها من الدائنين[2] .وبالنسبة لنا سنلاحظ أنه سواء لتوفر المؤسسة على السيولة المناسبة أو قدرتها الإيفائية سنسلك نفس الاتجاه في دراسة تقييم الأداء المالي في الأجل القصير خاصة بما يتعلق بالأداء التشغيلي للمؤسسة عن طريق تحليل السيولة، ومع ذلك فإنه يمكن ملاحظة حدود التفسير الخاصة بكل منهما، فالسيولة تسمح بتحديد إمكانية إلي أي مدى يمكن للأصل أو المصدر في أن يتحول إلي نقدية حاضرة أو شبه حاضرة، وعلى إثر ذلك يمكن تصنيف أي استخدام اقتصادي أو مالي (أصل) إلي جاري (حاضرا أو شبه حاضر) أو ثابت (يصعب تحوله إلي سيولة)، و من ناحية أخري يمكن تحويل أي أصل إلي سيولة و لكن متى وكم يكلف ؟ أي بعد أي فترة من الزمن وبأي سعر[3]؟ أما القابلية الإيفائية مرتبطة بحدود تواريخ الاستحقاق، ويعبر عن أداء المؤسسة لالتزاماتها حتى تحظي بالثقة الائتمانية لدى مصادر التمويل المختلفة، و هو موقف استراتيجي تسعى المؤسسات لبلوغه، فيه تضمن إلي حد كبير بدائل تمويل مختلفة، أما حدوث غير ذلك فإنه يزرع الشك في قدرة المؤسسة الإيفائية فهي حالة ضعف نقود المؤسسة إلي حالة تعرف بالعسر و الذي قد يدخلها في مخاطر الإفلاس .

حتى يمكن تحديد الأداء وفق هذا المقياس فإن أول دليل عليه يتمثل في النقدية إذ أن من المتفق عليه أن قياس التدفقات النقدية يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لقيم السيولة و لكن مثل تلك المعلومات حول

[1] وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2004 ص 40 .

[2] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 91

[3] على حسين على، حنا نصر الله، "الإدارة الحديثة المنظمات الأعمال البيئية، الوظائف"، دار حماد للنشر، عمان، الأردن، 1999 ،ص 275.

تقديرات التدفقات النقدية قد لا تكون متوافرة لمستخدمي القوائم المالية خارج المؤسسة حيث أن الأطراف الخارجية عليها الاعتماد على ما هو منشور وتحتويه القوائم المالية لاستخراج المؤشرات المناسبة لتقييم السيولة. لذلك فإنها تستخدم عدة نسب، تسمي بنسب السيولة الغرض من إيجادها الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم. وبنيت هده النسب بالشكل الذي بمقارنة جانب الأصول بجانب الخصوم بمعني آخر بحث إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل ومن ثم تفسير تلك النسبة حسب الهدف من تكوينها والرقم الذي تعطيه[1] وهذه النسب هي:

الفرع الأول: نسبة السيولة العامة (الإجمالية)

تسمى أيضا نسبة التداول، و تعبر المعيار الشائع لقياس السيولة قصيرة الأجل طالما أنها تبين مدي إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلي نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض (الديون). إذا أن قراءة هذه النسبة تدلنا على حجم الأصول المتداولة المتوفر بمعنى إمكانية توفير السيولة عن طريق الأصول المتداولة و كم يغطي من الديون قصيرة الأجل. و يعبر عنها بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يتم تفسير نسبة السيولة العامة بمقارنتها بالمعيار الأمثل لها وهو أن تكون قيمتها محصورة في المجال (1-2) بحيث أن ارتفاع قيمتها عن المعيار التاريخي أو الصناعي يشير إلى أن الإدارة المالية سوف لا تتعرض إلى صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ممثلة في الديون قصيرة الأجل. وفي المقابل انخفاضها عنه أي عن قيمة 1 يشير إلى وجود خلل يتمثل في أن الأصول المتداولة لا تغطي كل الديون قصيرة الأجل، غير أننا لا نكتفي بهذه النتيجة لبناء حكم قطعي، إذ لابد من تأكيد ذلك من خلال دراسة بعض العوامل المؤثرة في هذه النسبة لكي نجعل منها أداة مهمة في تقرير كفاءة السيولة مثل[3]:

- تركيب الأصول المتداولة من حيث الأهمية النسبية لها؛
- تركيب الديون قصيرة الأجل من حيث تواريخ استحقاقها؛

[1] رضوان ولد عمار، أسسيات الإدارة ،دار الميسر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ،1997، 44

[2] حمزة محمود الزبيدي، "أساسيات الإدارة المالية "،المرجع سبق ذكره ، ص 85 .

[3] حمزة محمود الزبيدي ، "أساسيات الإدارة المالية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

- عمر المؤسسة وسمعتها في السوق؛
- شروط منح الائتمان و التحصيل والمقدار التسهيلات المصرفية المقدمة للمؤسسة؛
- الاحتمالات الناشئة عن العوامل الموسمية و تقلبات الأسعار و التقلبات في حجم الطلب و أثرها على قيمة الأصول .

الفرع الثاني: نسبة السيولة المختصرة

تبين نسبة السيولة المختصرة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطئ الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة في أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات)، هذا من جهة، كما أن هذه النسبة تستبعد المخزونات التي تحقق أكبر قدرة من الخسارة بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وتتبع أهمية هذه النسبة من حقيقة أنها تقيس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلي بيع المخزون، وذلك بافتراض أنه يمكن بيع الأوراق المالية بقيمتها الاسمية وإنه يمكن تحصيل الحقوق بالكامل. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية [1] :

نسبة السيولة المختصرة= القيم الجاهزة +القيم غير الجاهزة
الديون قصيرة الأجل

يعتبر المعيار الأمثل لنسبة السيولة المختصرة (1-1) الذي يشير إلي أنه على المؤسسة أن تعمل على أن تساوى مجموع كل من القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة بمجموع الديون قصيرة الأجل، وأيضا يتم تقييم هذه النسبة مع المجال (3.0 - 5.0) أذا لا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها الحد الأدنى ب 0.3 والحد الأقصى و هو حد الضمان 0.5 أي تكون القيم الجاهزة و غير الجاهزة (في المؤسسات ذات دوران المخزون السريع أو العادي) تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو اقل.

الفرع الثالث: نسبة السيولة الحالية

تسمي أيضا بنسبة السيولة الفورية أو الآنية أو الخزينة الحالية ونجد أيضا بأنها تسمي بنسبة السيولة السريعة، وتعتبر أكثر تشددا من النسبتين السابقتين (نسبة السيولة العامة و المختصرة) حيث لا تأخذ في الاعتبار القيم غير الجاهزة و القيم الاستغلال وتقتصر على القيم الجاهزة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لآي نقص في قيمتها عند

[1] مبارك لسلوس،" التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ،ص 47.

التصفية،ويلاحظ أنه إذ انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذه يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الحقوق أو بيع بعض المخزون السلعي حتى تتمكن المؤسسة من سداد كل التزاماتها الجارية. في هذه الحالة تكون

المؤسسة قد احتمت من مشكلتين الأولي صعوبة ضمان تحول المخزونات إلى سيولة جاهزة في الوقت المناسب، والثانية تحويل القيم غير الجاهزة إلي سيولة دون حدوث ضغط في الأخير يؤثر سلبا على مكانة وسمعة المؤسسة في السوق كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في السوق تتميز بالمنافسة. ويعبر عن نسبة السيولة الحالية بالعلاقة [1] :

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يمكن اعتبار المعيار آخر للمقارنة خاص بهذه النسبة وهو أن تكون قيمتها محصورة في المجال (0.2:0.3) ذلك أن هذه النسبة تعبر على الحالة السيولة نقدا فالمؤسسة، التي لا يمكن أن تستمر في تغطية كل الديون إلا لأيام ذلك أن الاحتفاظ بكل تلك القيم الجاهزة بما يقابل الديون قصيرة الأجل لفترة طويلة يعني تجميد لجزء من سيولة في غير استغلال .

الفرع الرابع: نسبة صافي رأس المال العامل

يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة التي تمتلكها المؤسسة، أما الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فيطلق عليها صافي رأس مال العامل الذي يحقق لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع đ ا الديون قصيرة الأجل، وبذالك يكون :

صافي رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل .

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي رأس المال}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

هذه النسبة تمثل هامش الأمان، ولا يعطي لها معيار مقارنة، غير أن استقرارها يشير إلي الحدود الاقتصادية التي تم استعمال الديون قصيرة الأجل كمصدر تمويل، في مقابل الاستخدامات قصيرة الأجل كاستخدام وكمصدر للسيولة يغطيها في آجال استحقاقها[2].

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ، ص 244 .

يتضح لنا من خلال تحليل النسب السيولة السابقة أنه لا يكتفي بها للتدليل على الأداء وإنما تكمل ببعض العمليات ومنها المعرفة الجيدة بدورة الاستغلال و قياس الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للأصول المتداولة و ذالك بنسبة العنصر إلى المجموع الأصول المتداولة، ومعرفة معدل دوراتها كذالك كما أنه يكمن اشتقاق مؤشرات آخري تهدف في مجالها إلي تقرير مجال الضمانات التي تمنحها الأصول المتداولة في سبيل تغطية الديون قصيرة الأجل. الأمر الأخر الذي تجدر الإشارة إليه أن تقييم الأداء المالي عن طريق تحليل السيولة مجاله الأداء التشغيلي، لذا ينظر إليه نظرا شاملة ومتكاملة ويحتاج الحكم فيه إلي ربط الأحداث ببعضها البعض واستنتاج العلاقات بين مختلف المؤشرات.

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي بتحليل الربحية

تعني الربحية قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ترضي المستثمرين في المعرض تحقيق الهدف الأهم و هو تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم قيمة أسهمها، حيث يتوجب على الإدارة المالية الكفاح من أجل تحقيق نسبة ربحية عالية على المدى الطويل أساسا وكذالك تحقيق هذه الربحية على المدى القصير، إذ أن المستثمر يهتم بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمؤسسة، فإذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في السوق المال على هذا النوع من الاستثمارات، فهذا يعني أن الاستثمار في المشروع مربحا، أي أن معدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معني إلا إذا وجد معدل مرجعي معين يقارن به وبذالك يتم مقارنة معدل المعدل المتوقع للعائد بالمعيار الذي يحدده سوق المال. [1]

ويحتل تحليل الربحية مكانة خاصة في تقييم الأداء المالي، ذالك أن ما يظهر فيه من مستويات الربح والعائد يعبر عن نتائج كل مستويات و السياسات الناجمة عن الأداء المالي في المؤسسة، وعليه فإن التحكم في الربحية يشمل التحكم في مختلف الجوانب أو الوظائف الممكنة فالمؤسسة والتي يمكن أن نلخصها فما يلي[2]:

الفرع الأول: السيطرة على التكلفة

تقوم الإدارة المالية بإعداد التقارير والمعلومات المالية عن المجالات الوظيفية للمؤسسة كمصاريف الإنتاج و التسويق والتخزين و غيرها من المجالات، وبحكم اطلاعه المباشر على هذه النفقات، فإن المدير المالي أول من يلاحظ ارتفاع التكاليف المتصلة بالموردين (المشتريات والنقل والتخزين) و عمليات الإنتاج ومن واجبه إبداء الرأي حولها وتقديم التوصيات التي تمكن من تخفيضها والسيطرة عليها.

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

[2] على حسين على، حنا نصر الله، مرجع سبق ذكره ، ص 279.

الفرع الثاني: التسعير

ومن أهم القرارات التي تتخذ في المؤسسات ما يتصل منها بتسعير المنتجات والخدمات التي تقدمها للعملاء، و سياسة التسعير عامل مؤثر في التسويق و مستويات المبيعات من ناحية، و من ناحية أخرى على صورة المؤسسة لدى المتعاملين معها، لذالك كان لابد من محاولة التوفيق بين المعلومات المتعلقة بالتكلفة و هوامش الربح المتوقعة.

الفرع الثالث: التنبؤ بالأرباح

من مسؤوليات الإدارة المالية الرئيسية، جمع المعلومات وتحليلها بهدف التنبؤ بمستويات الأرباح المتوقعة في ظل المتغيرات ذات العلاقة المختلفة، و كي تستطيع الإدارة المالية التنبؤ بالأرباح من مبيعات المؤسسة، يجب أن تجمع المعلومات المتصلة بمستويات المبيعات و مستويات التكاليف لكل مستوي من المستويات، وتقدير نفقات البيع و الترويج والتسويق و النفقات الإدارية الأخرى، و تقوم الإدارة المالية بهذه العمليات من خلال النماذج و المعادلات المالية بهدف الوصول إلي الإجابة عن السؤال مهم وهو : هل تبرر الأرباح المتوقعة النفقات اللازمة لتحقيقها ؟.

الفرع الرابع: قياس العائد المطلوب

إن العائد المطلوب هو الإيراد الذي نتوقعه ونقبل به قبل الموافقة على استثمار أموال المؤسسة في نشاط ما، ذالك أن أي استثمار تقوم به المؤسسة في أحد المجالات المختلفة لنشاطاتها يقابله مستوي معين من المخاطرة،

ويتوجب أن يكون العائد المتوقع لهذا الاستثمار متناسبا مع مستوي المخاطرة المتصلة بالاستثمار، هذا ويعتبر تحديد العائد المتوقع وتكلفة رأس المال من الوظائف المتصلة بالربحية .

يتم تحليل الربحية من خلال دراسة عدة نسب نذكر أهمها كما يلي:

1. نسبة ربحية النشاط :

تسمي أيضا هوامش الربح أو نسبة مجمل الربح أو مردودية التجارية و يعبر عنها بنسبة النتيجة الإجمالية المحققة إلي رقم الأعمال، بحيث أنه يتم تمييز نسبة ربحية النشاط عن بسطها مثلا النتيجة الإجمالية عن تلك التي تعتمد فيها النتيجة الصافية وذالك لأن استخدام النتيجة الإجمالية أي نتيجة النشاط قبل التكاليف المالية (الضرائب و الأرباح الموزعة أو الفوائد)، يلغي تأثير كل من السياسة الاهتلاك و السياسة المالية (سياسة

التكاليف المالية) وتلك ناجمة عن التوقع، و المقارنة بين النسبتين يسمح باستنباط التأثير الخارجي على المؤسسة .

وتكون العلاقة الممثلة لنسبة ربحية النشاط كما يلي[1] :

نسبة ربحية النشاط = النتيجة الإجمالية(أو الصافية) / رقم الأعمال

إن الدلالات التي يمكن أن تقدمها النسبة هو أنه إذا كانت إيجابية بعد مقارنتها بالمعيار المناسب، تدل على قدرة المؤسسة في تفعيل أهم مصدر للأرباح ممثلا في المبيعات، ومن جهة أخرى تكون المؤسسة بعيدة عن تأثيرات مختلف الاضطرابات التي يمكن أن تحصل لمبيعاتها، إضافة إلي ذالك فالنسبة تدل على مقدار المشاركة التي تساهم فيها الوحدة النقدية من المبيعات في تحقيق النتيجة .

2. نسبة ربحية الأصول:

تسمى أيضا المردودية الاقتصادية إذ أنه[2] تبين هذه النسبة ما استخدام من أصول للحصول على النتيجة و بالوحدات ما تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الوحدة من الأصول الثابتة و الأصول المتداولة من النتيجة الإجمالية، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة ما هي في مردودية هذه الأصول . وذالك كله بغض النظر عن كون الموارد المالية المستخدمة أموال خاصة أو ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل وبذالك تكون :

نسبة ربحية الأصول= النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

3. نسبة ربحية الأموال الخاصة:

نعبر عنها أيضا بج47المردودية المالية، إذ يتضح أنها تقيس معدل الذي تمكنت المؤسسة من تحقيقه على مجموع الأموال المستثمرة فيها أي على الأموال التي تمثل استثمارا دائما في المؤسسة أو استثمارا طويل الأجل، ومن الأفضل هنا إضافة الفائدة على تلك المطلوبات طويلة الأجل (الديون طويلة الأجل) حتى تكون النتيجة التي نصل إليها أكثر تعبيرا، ويعبر عنها بالعلاقة[3]:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ، ص 247 .

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره ، ص 52

[3] رابح سليمان، دويدي ابراهيم، التحليل المالي و دوره في في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، 2015/2014 ص 55.

إن النسب السابقة ليست الوحيدة التي تخدم أغراض التحليل الربحية إذ تكملها نسب أخرى مثل هامش الربح الإجمالي، و هامش ربح العمليات و غيرها، و هي فالعموم تنسب النتيجة أو العائد إلي احد العناصر الأصول أو الخصوم، حيث نجد أنه يمكن أن تركز على قراءة العائد الذي تحقق عن كل من حقوق الملكية، أو الأسهم العادية، أو حقوق المساهمين دون الأسهم الممتازة و غيرها من المعطيات التي تخضع لإرادة المحلل المالي.

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي بتحليل الرفع المالي

من الموضوعات المهمة التي يدخل فيها التحليل المالي و التي تستخدم تقييم الأداء، هي عملية تحليل الرفع الحاصر في المؤسسات، وتتم عملية تقييم الأداء في هذا المجال من خلال تغطية ثلاثة مجالات أساسية في الرفع هي الرفع التشغيلي و الرفع المالي والرفع الكلي وترتبط هذه المجالات الثلاثة بمجال مهم آخر يهتم به التحليل المالي وهو المخاطرة، حيث يرتبط الرفع التشغيلي بالمخاطرة التشغيلية و الرفع المالي بالمخاطرة المالية و الرفع الكلي بالمخاطرة الكلية في المؤسسة. والفكرة في تعبير الرافعة أن الرافعة يمكنها نقل أضعاف حجمها ووزنها من المواد خلال فترة من الزمن، كذالك الحال بالنسبة للفرد إذ كثيرا ما يكون للكلمة البسيطة أو الحركة و الفعل القليل الأثر الكبير، فحتما إن عمل المؤسسة يشمله هذا الفكر فلا ينتظر أن تكون مخرجات المؤسسة كنظام بنفس حجم مداخلاتها[1].

نجد هناك تشابها بين الرفع التشغيلي و الرفع المالي والسبب أنهما يقومان على مبدأ الربحية الذي يخدم الرفع التشغيلي بزيادة المبيعات و الرفع المالي عن طريق الاقتراض، فالمؤسسة تعمل على توفيق بين سياستها التشغيلية القائمة على التخفيض التكاليف من جهة، و تسعى إلي تحقيق التوازن بين المصادر التمويل الذاتية و المقترضة بما يحقق أهدافها و بما يجنبها مختلف المخاطر من جهة أخرى .

الفرع الأول: الرفع التشغيلي

وهو يعبر على درجة استجابة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة للتغير الذي يحصل في صافي المبيعات، وما هو المطلوب من هذه الاستجابة هو أن يؤدي كل تغيير نسبي في صافي المبيعات إلي توليد مقدار أكبر في صافي الربح، وكامل تحقق ذالك كلما تحسن الأداء التشغيلي، ووصول بنقاط قوēا إلي أعلى المستويات. ونحن نعلم أن المؤسسة لها القدرة على تحكم التكاليف الثابتة[2] ، لذالك فالبحث في تحقيق الأداء التشغيلي متعلق بدينامكية التعامل مع تلك التكاليف، و في المقابل التكاليف الثابتة نجد المبيعات التي هي مصدر المداخيل الذي

[1] حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

[2] حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"، مرجع سبق ذكره ، ص 243

يفترض فيها أن تغطيها و إذ لم يحصل ذلك تعرضت المؤسسة إلي نقص أرباحها و ارتفاع احتمال الخسارة، و لا يفوتنا هنا أن نشير إلي أن الاهتمام بالأداء التشغيلي يتضمن التحفظ من المخاطر النظامية الناشئة عن الظروف العامة للبيئة الخارجية عن المؤسسة، و المخاطر غير النظامية الناشئة عن الظروف الخاصة بالمؤسسة نفسها و التي يمكن للمؤسسة تفاديها من خلال التنويع.

الفرع الثاني: الرفع المالي

بالنسبة للرفع المالي فيقصد به اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية في سد احتياجاتها المالية. إذ أن المؤسسة في العموم تجمع بين مصادر التمويل الذاتي و منها أموال الملاك، و مصادر التمويل الخارجية وهي مختلف الديون، لذالك من المهم جدا التحقق من المقدار الذي تمثله هذه الأخيرة من مجموع الأموال في المؤسسة، و ما يميز الأولي عن الأخيرة يظهر في التغير الذي يحدث في النتيجة الصافية بعد الفائدة والضريبة آي أرباح الملاك بسبب تغير نسبة معينة من إجمالي الربح قبل الفائدة و الضريبة. وبذالك يمكن قياس الرفع من خلال عدة نسب نذكر منها[1] :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{الأموال المقترضة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وهذه النسبة مهمة جدا في تحديد مقدار مساهمة الاقتراض في هيكل رأس مال، كما أنها ذات دلالة على المجال الذي يسمح فيه للمؤسسة بالتوسع فالاقتراض، فأموال الاقتراض تعني تكاليف محددة في مواعيد محددة والتخلف في تأديتها يعني تكاليف إضافة أو تعرض لمخاطر التصفية و الإفلاس. و الحدود المرغوبة لهذه النسبة تتوقف على ديناميكية نشاط المؤسسة، و مقدار المداخيل التي تحققها .

$$\text{درجة الرفع المالي} = \frac{\text{نسبة التغير في صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة}}$$

سبق وأن أشرنا إلي مضمون النسبة و هي مهمة لاستنتاج إلي أي مدى ساهم التمويل بالاقتراض في تحقيق النتيجة مقارنة بأموال الملاك .

على العموم فإن هناك عدة جوانب أساسية لنسب الرفع المالي التي تساعد في قياس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة، منها :

- ينظر المقرضون إلي حقوق الملكية باعتبارها هامش أمان، حيث أنه في حالة انخفاض نسبة حقوق الملكية، فإن ذالك معناه أن الخطر داخل المؤسسة يتحمله المقرضون بصفة أساسية؛

[1] عاطف وليم أندراوي، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، 2006، ص99.

- في حالة استخدام الاقتراض على نطاق كبير، فإن الملاك يمكنهم الاحتفاظ بالسيطرة على المؤسسة بأقل قدر ممكن من الاستثمار؛
- يتضخم العائد الذي يحققه الملاك في تحقيق المؤسسة لعائد على الأموال المقترضة يفوق الفائدة المدفوعة عنها، و على كل فالرفع المالي سلاح ذو حدين بمعني أن انخفاض العائد الأصول عن التكلفة الأموال المقترضة يعود بالضرر على الملاك، أي أن الرفع المالي في هذه الحالة يكون في غير صالح المؤسسة .

و يلاحظ أن المؤسسات ذات النسب المنخفضة للرفع المالي تتعرض لدرجة اقل من الخطر في فترات الكساد، واكنها في نفس الوقت تحقق عوائد منخفضة في حالة انتعاش أو رواج الاقتصاد. ولكن عادة نلاحظ أن المستثمرين يحاولون تجنب الخطر إلى أقصى درجة ممكنة، ولهذا السبب فهناك ضرورة لتحقيق التوازن بين العوائد المرتفعة من ناحية والخطر من ناحية أخرى حين اتخاذ القرارات المتعلقة بالرفع المالي .

المبحث الثاني : حالة الفشل المالي للمؤسسة

ضمن الظواهر الخطرة التي يمكن إن تتعرض وتمر بها المؤسسات هي ظاهرة الفشل حيث يسود الاتفاق بين كتاب العلوم المالية والمحاسبية عن الفشل كظاهرة، إنما قد تصيب العديد من المؤسسات الاقتصادية في عموم الاقتصاديات العالم المتطورة منها والنامية، وتكمن وراء تلك الظاهرة مجموعة أسباب والمراحل بعضها داخلية وأخرى خارجية تشترك سويا أو تنفرد لتظهر هذه الحالة وتقود المؤسسة بعدها إلى الإفلاس[1].

المطلب الأول : مفهوم الفشل المالي

تقدم للفشل المالي عدة تعاريف تتمحور جميعا حول فكرة حدوث مشاكل للمؤسسة في الوفاء بالتزاماتها.و في مايلي نذكر تعاريف التالية :

الفرع الأول: هناك أكثر من تعريف للفشل المالي في الدراسات الأكاديمية التي عينت هذا المفهوم، إذ يفسره البعض بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة [2].

الفرع الثاني: أن الفشل كحالة لمؤسسة ما، إنما يعني أن تلك المؤسسة تسير نحو التقاعد والتصفية، وان تلك المؤسسة تزول من الحياة الاقتصادية اختياريا، فالفشل هو القانون الأخير لها، أو نهاية التنظيم أو موت المؤسسة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"، مرجع سبق ذكره ، ص 271

[2] وليد ناجي الحيالي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره ، ص 189

هنا ينبغي التنبيه إلي أن الفشل المالي قد لا يعني أن المؤسسة قد ماتت أو انتهت وإنما إذا حدث بشكل قاطع تحول الأمر إلي إفلاس عندما لا تستطيع أصول المؤسسة الوفاء بالخصوم الإجمالية، وقد يؤدي هذا الموقف إلي إعادة تنظيم المؤسسة أو إلى إعلان الإفلاس والتصفية[1] .

نلاحظ أن الفشل والنجاح هما نتائج لحصيلة الأداء في المؤسسة الاقتصادية فإذا كان النجاح المؤسسة يرتبط بالحالات التي يتناسب فيها العائد المحقق، مع استثمارات المؤسسة فإن الفشل المالي يرتبط بالحالات التي لا يتناسب فيها العائد المحقق مع استثماراته، كما يتحدد الفشل بلغة أخرى عندما لا تناسب إيرادات المؤسسة في قدرتها على تغطية التكاليف التي تتحملها المؤسسة [2] .

المطلب الثاني: أوجه وأسباب الفشل المالي

وفي ما يلي أوجه الفشل المالي:

الفرع الأول: أوجه الفشل المالي

يعبر عن الفشل المالي كظاهرة في المؤسسة بالمصطلحات، وتعبر في نفس الوقت أوجها للفشل المالي، ويمكن التمييز بين تلك المصطلحات من خلال المظاهر المصاحبة لكل منها والتي يمكن أن يظهر عليها الفشل المالي، وهي كالآتي :

1. العجز المالي :

المؤسسة العاجزة، ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية، وإنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية، مثلا ضعف المردودية، ضعف النشاط. وقد يعطي معني العجز المالي بعدا واسعا للفشل المالي، إذ يدخل فيه مختلف المظاهر ذات التأثير السلبي على الأداء المالي في المؤسسة .

2. الفشل الاقتصادي :

يتحدد هذا النوع من الفشل عندما تعجز عوائد المؤسسة في تغطية كل التكاليف، ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، أو بمعني آخر أنه يعني قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر .

[1] أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذرة ماحستير، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص107.

[2] وليد ناجي الحيالي، المرجع ذاته ، ص 272.

3. فشل الأعمال :

حدد هذا النوع من الفشل من قبل مؤسسة التحليل المالي، حيث تشير إلى أن هذا النوع من الفشل إنما يرتبط مع أي مؤسسة تنتهي علاقتها مع الدائنون بخسارة. إذا المطلوب من المؤسسة أن توظف مديونيتها بالطريقة التي تؤدي إلى حدوث عوائد تغطي التزاماتها.[1]

4. التعثر المالي :

يستعمل مصطلح التعثر المالي كبديل بالمعني الحقيقي للفشل المالي، لذا فهو يأخذ مختلف التعاريف المتعلقة به، وهو يعني مواجهة المؤسسة لظروف طارئة (غير متوقعة) تؤدي إلي عدم قدراتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير .

إذن فالتعثر المالي يعبر عن حالة تجتمع فيها العديد من المظاهر التي تؤثر مباشرة على السيولة المالية في المؤسسة و تجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وتعرف كذالك بحالة عسر المالي أو عدم ملاءة.

5. العسر المالي الفني :

عندما لايتوفر عند المؤسسة نقد جاهز لسداد حاجتها خلال فترة محدد وتستطيع بعدها سداد هذه الحاجات أو الوفاء بالتزامات المستحقة عليها فإن العسر المالي عندما يكون فنيا بمعني إذا كانت لدى المؤسسة أموال كافية لسداد الالتزامات وأن هذه الأموال ليست نقدا جاهزا، مثل الاستثمار في حقوق المدنية، والمخزون السلعي. إذن العسر المالي الفني ما هو إلا مسألة وقت لا أكثر و لا أقل فإذا ما أعطيت الإدارة المالية الوقت الكافي استطاعت التخلص من عسرها المالي الفني بسهولة، بعبارة أخرى أن العسر المالي الفني يتعلق بعدم توفر النقد الجاهز في أجل قصير ولهذا فهو عسر بسيط و لا يشكل خطرا حقيقيا .

6. العسر المالي الحقيقي :

هذا النوع من العسر المالي هو الأشد خطورة وينشأ عندما تكون القيمة السوقية لجميع الموجودات (الأصول) التي تمتلكها المؤسسة لا تكفي للوفاء بالتزاماتها المالية، أي أنه حتي لو أعطيت للمؤسسة الوقت الكافي لبيع موجوداتها فإن حصيلة البيع لا تكفي لسداد الالتزامات المالية، وينشأ هذا الوضع عندما تنخفض القيمة السوقية للموجودات التي تمتلكها المؤسسة عن مطلوباتها و كثيرا ما يؤدي هذا النوع من العسر المالي إلي تصفية و إنهاء نشاط المؤسسة لعجزها عن التسديد .

[1] وليد ناجي الحيالي ، المرجع ذاته ، ص ص 273 ، 274

لذالك عند عمل الخطط المستقبلية (قصيرة الأجل) فإن الإدارة المالية تم كليا بكشف التدفق النقدي و الذي يغطي تفاصيل غاية في الأهمية، أهمها استخدامه في تحديد قابلية المؤسسة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها وفي تسديد ما عليها، وتسديد القروض المصرفية إضافة إلى توزيع الأرباح على المساهمين.

الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي

تمت الإشارة سابقا إلى أن الظاهرة الفشل إنما تحدث بسبب مجموعة أسباب بعضها داخلية وأخرى خارجية، ولهذا تشير الكثير من المراجع العلمية على أن احتمال حدوثه يحصل عندما يحصل هبوط كبير في المبيعات أو بسبب تقادم تكنولوجيا المؤسسة أو التوسع المفرط أو بسبب عدم كفاءة صافي رأس المال العامل و الافتراض الكبير بأسعار الفائدة العالية أو زيادة شراء بالأجل و الإنتاج غير كفء ، والقيود الافتراضية

الصارمة التحديد والاحتيال والتزوير و التغيرات في قوانين الدولة المنظمة للحياة الاقتصادية و المنافسة الشديدة في السوق إضافة إلي الكوارث الطبيعية وغيرها[1].

وتشير المراجع العلمية أيضا، إلي أن اغلب الدراسات و البحوث المتخصصة قد بينت أن السبب الرئيسي للفشل إنما يكمن في عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة، و هو الأمر الذي ينتج بالدرجة الأولى نقص النقد لديها، باعتباره أحد أهم عناصر التشغيل مع التأكد من أن نقص النقد (كموجود)، ليس هو المشكلة الحقيقية و إنما في شكل الأعراض المسببة عن نقصه، ولهذا يمكن القول على أن الفشل لا يحصل نتيجة القرار واحد وإنما هو انعكاس لسلسلة من القرارات الخاطئة، حيث أشارت على التحليل الآتي كعوامل مسببة للفشل المالي و هي [2]:

- عدم كفاءة الإدارة، و يمثل 93.1 %من العوامل المسببة للفشل؛
- الإهمال، ويمثل 2 %من عوامل الفشل؛
- التزوير، ويمثل 1%؛
- الكوارث، والتي تحدث فجأة وهي تمثل نسبة 0.9 %من مجموع العوامل المسببة للفشل؛
- أسباب أخرى، وتمثل 3 %.

[1] حمزة محمود الزبيدي ، "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"، مرجع سبق ذكره ، ص 278

[2] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس التقييم، رسالة ماحستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة 2002 ص18 و 20.

وذالك وفق ما تحدده من عوامل وأسباب داخلية و أخرى خارجية للفشل المالي وكما يلي[1]:

1. الأسباب الخارجية للفشل :

- المنافسة الشديدة فيما بين المؤسسات.
- ظروف اقتصادية عامة إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.
- تغير في الطلب.
- قرارات الحكومية.
- قوى قاهرة.
- مدى توفر الائتمان وكلفته، حيث تزداد احتمالات الفشل في ظل ظروف تقييد الائتمان وارتفاع التكلفة.
- التوقعات المتشائمة للمشترين .

2. الأسباب الداخلية للفشل :

أ/– أسباب مالية :

- إدارة مالية ضعيفة.
- ارتفاع المديونية.
- التوسع في توزيع الأرباح.
- عدم صياغة واستهلاك الموجودات بشكل مناسب.
- التأخير في تحصيل الديون .

ب/– أسباب غير مالية:

- ضعف الإدارة.
- ترقيات غير حكيمة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، المرجع ذاته، ص ص 284 ، 285

- توسع غير حكيم.
- تقديم المظهرية على الربحية.
- عدم كفاءة إدارة المشتريات .
- عدم كفاءة إدارة البيع.
- عدم كفاءة إدار ة الإنتاج.
- قاعدة ضيقة من العملاء.
- عدم السيطرة على المخزون.
- استعمال تكنولوجيا متخلفة .

يستخلص مما تقدم انه لغرض التنبؤ بالفشل وفقا لشكله والعوامل والأسباب المسببة له وذالك باستخدام التحليل المالي، لا يمكن ان تتكامل العلاقة بينهم إلا بعد الأخذ بنظر الاعتبار حالة الإدارة التي تعمل في ظلها

المؤسسة إضافة إلي فعالية وكفاءة الإدارة ذاتها،فتكامل العلاقة بين هذه المتغيرات لابد وان تمد المؤسسة بنتائج مهمة عن ظواهر مستقبلية أهمها ظاهرة الفشل[1] .

المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي

يمكن أن نتطرق إلي مراحل الفشل المالي وفق مدخلين، الأول يتعلق بتطور الفشل المالي وفق الأوجه التي تعرفنا عليها، و الثاني قائم على تحليل الظروف العامة التي أوصلت المؤسسة إلي أقصى حدود الفشل و المتمثلة في التصفية.

الفرع الأول: المدخل الأول

وتكون مراحل الفشل المالي وفق أوجهه حسب الترتيب التالي[2]:

[1] حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"، مرجع سبق ذكره ، ص285

[2] عمار أكرم عمر الطويل، "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، سنة 2008 ، ص 57 .

1. مرحلة العسر المالي المؤقت:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المؤسسة على استخدام سياستها العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة، ومقابلة نموها المطلوب في هذه المرحلة غالبا ما تتجه إدارة إلي فرض العديد من الإجراءات المتشددة .

2. مرحلة العسر المالي الحقيقي:

إذ لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لتفادي آثار العسر المالي المؤقت أصبح العسر المالي حقيقيا، منذ اللحظة التي تجاوزت فيها الالتزامات قيمة الأصول، وبذالك وقعت المؤسسة في حالة عجز عن تسديد حتى لو منحت وقتا إضافيا .

3. مرحلة الفشل القانوني :

المرحلة التي لا تستطيع المؤسسة التحكم بالفشل المالي وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية[1].

4. مرحلة الإفلاس :

تستوجب هذه المرحلة بديلين إما أن تعلن إفلاسها قانونيا[2] و تحل و تصفي ببيع أصولها و إما يتم المحافظة على المؤسسة و إعادة تأهيلها بدلا من تصفيتها، وتتضمن هذه عملية إعادة التنظيم إعادة هيكلة رأس المال تهدف استبدال الأوراق المالية التي تحمل فائدة ثابتة بأسهم عادية لتخفيض التزامات المؤسسة، ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للمؤسسة .

الفرع الثاني: المدخل الثاني

يمثل مدخل تحليل الظروف العامة، حيث يتم تلخيص المراحل الفشل المالي في ما يلي[3] :

[1] تمر عملية التحليل المالي بعدة مراحل وصولا إلى الافلاس، مجلة العلوم التجارية // http://www. bayt.com /ar/sperialties تاريخ لاطلاع 10/05/2022

[2] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس التقييم، مرجع سبق ذكره ص 25.

[3] خلدون ابراهيم الشريفات، ادارة و التحليل المالي، دار وائب للنشر، ص 97، 2001.

1. المرحلة الأولى :

هي مرحلة ظهور الحدث العارض حيث تواجه المؤسسة حادث عارضا ما، و الذي غالبا ما يتعلق بالناحية المالية للمؤسسة، كأن تدخل المؤسسة في التزامات تشكل عبئا عليها دون أن يتم توظيف الأموال بشكل فعال في مجالات تدر عائدا مناسبا، مما يعني أن هذا الالتزام سيشكل خطرا على وضع السيولة النقدية فيها، ومن الأمثلة حصول اختلاسات كبيرة في المؤسسة أو إفلاس بعض العملاء .

2. المرحلة الثانية :

هي مرحلة التغاضي عن الوضع القائم أي المرحلة التي تتجاهل فيها الإدارة الخطر الذي يحيط بها كنتيجة للحادث العارض الذي ظهر في المرحلة السابقة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلي الضعف في كفاءة الإدارة.

3. المرحلة الثالثة :

هي مرحلة استمرار التعايش مع الخطر، وهي مرحلة التي تزداد فيها الخطورة في حين تستمر إدارة المؤسسة في تجاهل هذا الخطر، بل قد تستمر في سياستها الغير مخطط لها، وهنا تبدأ الخسائر بالظهور.

4. المرحلة الرابعة :

هي مرحلة التعايش مع التعثر المالي والتي تعتبر أخطر مرحلة، حيث تصبح حالة التعثر المالي هذه حالة اعتيادية يومية، تتوقف فيها الاستثمارات الجديدة ويتم إغلاق الخطوط الإنتاجية التي تتعرض لأعطال كبيرة تعجز المؤسسة عن صياغتها كما تبدأ اليد العاملة فيها بالتحول إلي مؤسسات أخرى .

5. المرحلة الخامسة :

هي مرحلة حدوث الأزمة المدمرة حيث ستتسرب أنباء ومعلومات عن التعثر المالي للمؤسسة إلي جهات خارجية تتعامل معها، وهنا سيبدؤون بالمطالبة بحقوقهم وباتخاذ الإجراءات القانونية التي تكلف لهم حقوقهم.

6. المرحلة السادسة:

هي المرحلة الأخيرة حيث فيها تتم معالجة الأزمة أو تصفية المؤسسة و ذلك بإقالة مجلس إدارة المؤسسة الحالي و تعيين مفوض مسؤول عن عمليات الإصلاح في المؤسسة سواء كان ذالك عن طريق إعادة جدولة الديون أو الدمج أو من خلال التصفية.

خـلاصـة:

تناولنا في هذا الفصل إلى طرق تقييم الأداء المالي للمؤسسة و تشخيص الحالة و الوضعية المالية، كما يهدف تقييم الأداء المالي الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة إضافة إلى انه طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة الإقتصادية و اتخاذ مختلق القرارات التي من شانها أن تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة و فعالية عالية، انطلاقا من ان للجانب المالي للمؤسسة أهمية كبيرة و ما له من تأثير على مستقبل المؤسسة و استمرار نشاطها.

الفصل الثالث: دراسة حالة أنتيبيوتيكال صيدال المدية

مقـدمة:

بعد التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالتحليل المالي ومساهمته في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، حيث ظهر لنا أنه يمنح لكل مستعمل البيانات والمهتم بتشخيص الحالة المالية مؤشرات تساعده على اتخاذ القرار المناسب، يأتي الآن الفصل الثالث الذي يشمل الدراسة التطبيقية للمفاهيم السابقة وإسقاطها على مؤسسة صيدال فرع أنتيبيوتيكال، وقد قسمنا هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول**: تقديم عام عن مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) — المدية –
- ✓ **المبحث الثاني**: تقييم الأداء المالي لمركب أنتيبيوتيكال (صيدال) – المدية –

المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال

يعد مجمع صيدال من أهم المؤسسات والوطنية والصناعية العمومية في الاقتصاد الوطني وكذا مجال الصناعة الصيدلانية، فمنتجاته تجاوزت السوق المحلية لتصل إلى الأسواق العالمية وهذا بفضل سياساته، إلا أنه مر بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هو عليه الآن.

كما يعتبر فرع المضادات الحيوية من أهم الفروع، والمتخصص في إنتاج المضادات الحيوية والأدوية الجنسية البنيسيلينية والغير البنيسيلينية .

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم عام لكل من مجمع صيدال وفرع المضادات الحيوية، بالإضافة إلى الهيئات المكلفة بالتحليل المالي.

المطلب الأول: عرض شامل لمجمع صيدال

صيدال مؤسسة استطاعت تغطية جزء كبير من احتياجات الصيادلة وهذا داخل وخارج الوطن، ومحل اهتمام الجزائريين على حد سواء والأجانب عامة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال من أكبر مؤسسات إنتاج المواد الصيدلانية في قارة إفريقيا، كما يلعب دور هاما في اقتصاد الجزائر، إذ تم إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية كنتيجة عن إعادة هيكلة الصيدلانية المركزية الجزائرية سابقا بمقتضى المرسوم **82/161** المؤرخ في شهر أفريل **1982**، و في شهر أفريل من سنة **1987**، وفي فيفري (**EDIC**) اندمج المركب بإنتاج المضادات الحيوية بالمدية مع مؤسسات تطوير الصناعات الكيماوية **1989** على غرار المؤسسات الوطنية صيدال سجلت خطوة نحو الاستقلال الذاتي، و بعد ذلك اختارت مؤسسة صيدال أن تكون من بين أول المؤسسات والتي تصبح مؤسسات مساهمة بهدف احتكار توزيع الأدوية والمنتجات المماثلة وتموين السوق بشكل كاف من المنتجات الصيدلانية، و خلال سنة **1993** طرأت تغيرات في نظام المؤسسة الذي يسمح لها بالمشاركة في جميع العمليات الصناعية والتجارية كما يسمح لها بإنشاء فروع جديد، و في سنة **1996** تم إنشاء القابضة العمومية (كيمياء صيدلة) و الذي يشمل رس مال **100**% وهو رأس مال صيدال .[1]

[1] مجمع صيدال، المديرية المركزية للتنظيم والإعلام الآلي، وثيقة تعريفية بمجمع صيدال، 2018

في **02** فيفري **1998** تحول صيدال من مؤسسة اقتصادية إلى مجمع صناعي على إثر إعادة بنائها على مستوى التنظيمي الأفقي.

بعد أن تحولت صيدال من مؤسسة عمومية إلى مجمع صناعي، وسعيا منها إلى عصرنة وتطوير وحدات الإنتاج المختلفة التابعة للمجمع من دخول عالم البورصة، وعليه تم عرض **2** مليون سهم بقاعة المحاضرات في الفندق الدولي (هيلتون سابقا) وهذا بحضور مجموعة من الوزراء وعلى رأسهم وزير المالية إذ استطاع مجمع صيدال من هذه العملية أن يرسخ ثقافة جديدة وهي ثقافة البورصة.

الفرع الثاني: مهام وأهداف المجمع.

1. مهام المجمع

من بين مهام المجمع ما يلي:

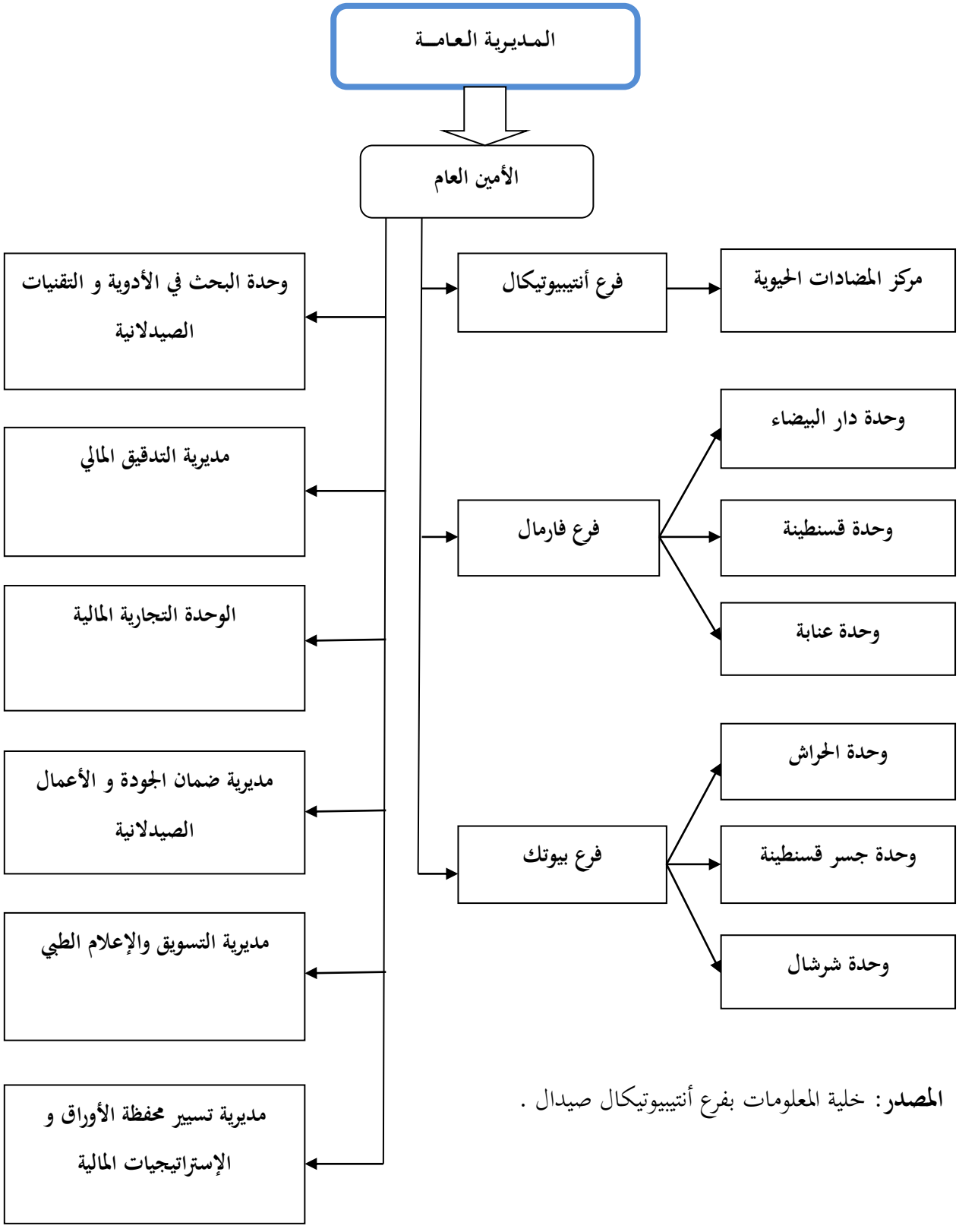
- تخزين المادة الأولية (كيماوية وطبيعية) إلى منتجات صيدلانية (مضادات حيوية وأدوية).
- صيانة آلات الإنتاج والعتاد لكل فرع.
- تخزين المنتجات الصيدلانية في أحسن الظروف.
- التكوين المستمر للعمال والمستخدمين من أجل رفع تأهيلهم العملي.

2. أهداف المجمع

تتمثل أهدافه فيما يلي:

- تحضير ميدان التطبيق العملي برنامج الإنتاج الأكثر ملائمة لسياسة التخزين.
- ضمان توزيع أكبر قدر ممكن من الإنتاج.
- البحث والتطوير لسياسة الإنتاج وطرق التسيير.
- بناء علاقة تجارية مع مختلف الأطراف من الزبائن، المردين، الشركاء.

الشكل رقم 3–1 : الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال –المدية–



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال صيدال .

المطلب الثاني: تقديم فرع المضادات الحيوية.

يعتبر فرع المضادات الحيوية أحد الفروع المركب وذات أهمية كبرى لأنه أكبر الفروع وهو متواجد في المدية وقد مر بعدة مرحل حتى وصل إلى ما هو عليه .

الفرع الأول: لمحة عن فرع المضادات الحيوية

إن فرع المضادات الحيوية بالمدية الواقع على بعد **100** كلم جنوب الجزائر وهو متواجد على بعد **15** كلم عن مقر الولاية ويتربع على مساحة تقدر **ب25** هكتار مغطاة مخصصة لإنتاج المضادات الحيوية، وبعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال تحول اسمها من مركب إلى فرع المضادات الحيوية التابع تجمع صيدال وقد دخل بصفة رسمية في استقلالية التسيير في **02** فيفري **1998**، تم إنجازه من طرف مؤسسة ايطالية و بتمويل ايطالي و أمريكي بتكلفة تقدر **ب200** مليون دولار وهذا راجع لكون أن فرع المضادات الحيوية يمثل مشروعا ضخما ويعد من أكبر وأهم المشاريع في مجال الصناعة الصيدلانية على المستويين الإفريقي والعالمي وأسند إنجازه لهذه المؤسسة لما تملكه من خبرة وتكنولوجيا دقيقة فيما يخص بناء المنشآت الصيدلانية باعتبار هذه الأخيرة منشآت خاصة ومن أهم الخطوات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية فيما يخص إنشاء هذا الفرع نجد:

- في جوان **1972** تم عرض مناقصة دولية بشأن إنجاز مركب المضادات الحيوية، ولقد وقع اختيار المسؤولين الجزائريين على المؤسسة الإيطالية بعروضها المقبولة والمناسبة.
- في **05** ماي **1977** تم التوقيع على عقد الإنجاز بين الجزائر والمؤسسة الإيطالية.
- في **30** جوان **1977** تسلمت المؤسسة الإيطالية المشروع.
- في **12** فيفري **1978** بداية الأشغال.

الفرع الثاني: وصف ونشاط الوحدة

1. وصف الوحدة:

خصصت وحدة أنتيبيوتيكال التركيبات الأساسية المتعلقة بإنتاج الأدوية:

- قسم البيوتكنولوجيا لإنتاج المواد الحيوية.
- قسم التركيب يسمح بتركيب تشكيلة المضادات الحيوية نصف المرتبة.
- ورشة الإنتاج (**VRCA**) لعدة منتجات.
- شكل حقن.

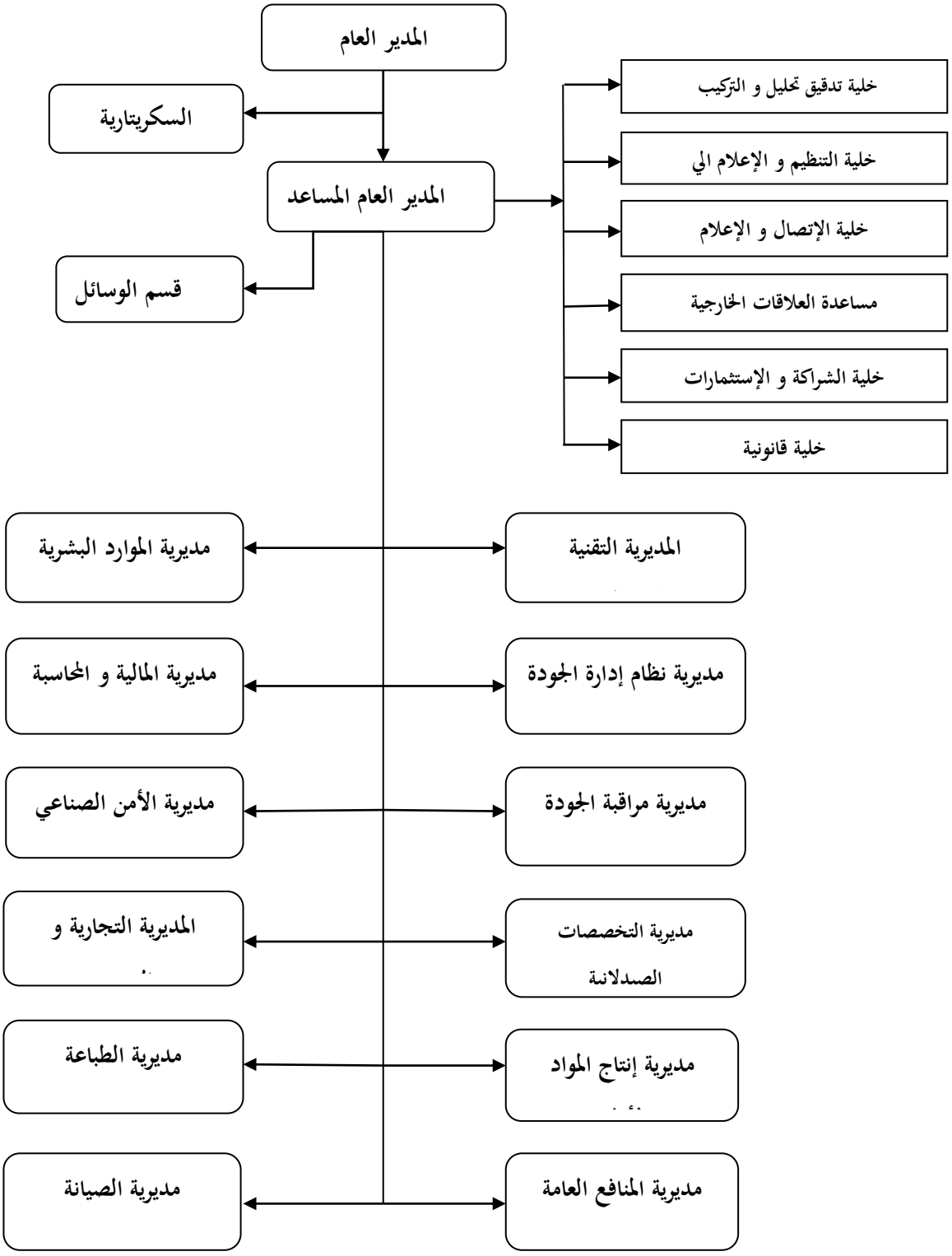
- شكل جاف (أقراص ومسحوق).
- محاليل سائلة(مشروب سكري).
- شكل مراهم.
- مخبر مرقبة الجودة الذي يضمن سلامة وجودة الأدوية من المواد الأولية للمنتج النهائي.
- مطبعة لإنتاج العلب والبيانات.
- مخزن لتخزين المواد الأولية والمنتوجات النهائية.
- مركز المعلومات والوثائق.

2. نشاط الوحدة:

وحدة أنتيبيوتيكال هي وحدة متكاملة في الإنتاج، انطلاقا من الحصول على مبدأ الحيوي من البيوتكنولوجيا إلى تشكيلة في شكل الدواء.

- الإنتاج في (**VRCA**) للمبادئ الحيوية يتضمن إنتاج المضادات الحيوية.
- Oxytetracyclin .
- Tétracycline .
- Pénicilline V. Acide .
- Penicilline G . Poassique .
- إنتاج المنتجات الصيدلانية النهائية المتخصصة البنسيلينية والغير البنسيلينية بمختلف الأشكال، على مستوى التخصصات الصيدلانية.

الشكل رقم 3–2 : الهيكل التنظيمي لفرع أنتيبيوتيكال (صيدال) – المدية –



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال صيدال .

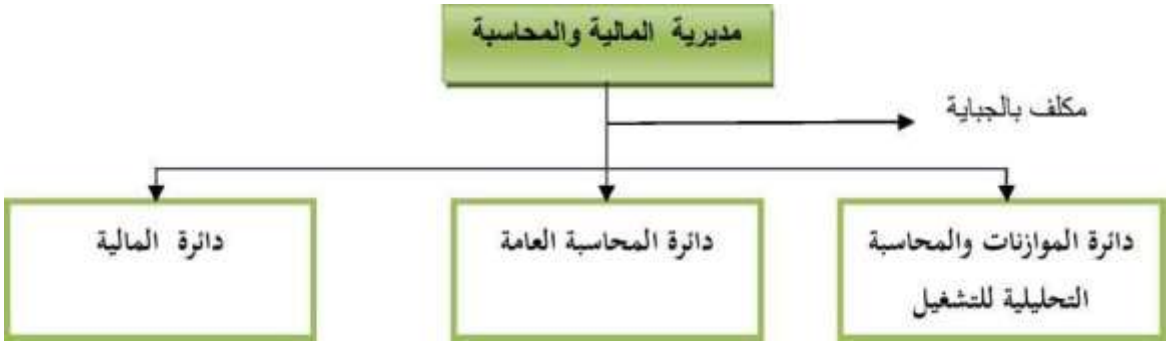
المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بالتحليل المالي في مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية.

تعتبر كل من مديرية المالية والمحاسبة وخلية المراجعة والتحليل والحوصلة الهيئتين المكلفتين بتقييم وتشخيص المؤسسة، لا سيما الحالة المالية لها، وبإمكانها استغلال كل الوسائل العلمية في ذلك، وقد وجدنا أنهما الجهتين اللتين تستعملان أساليب التحليل المالي لذلك نحاول إظهار علاقتهما بالتحليل المالي من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول :المديرية المالية و المحاسبة

توجد على مستوى الفرع مديرية المالية والمحاسبة التي تقوم بمهام التسجيل الحاصة بإعداد الجداول بالمحاسبة العامة، وكذا عمليات التسجيل الخاصة بالمحاسبة التحليلية وإعداد الموازنات، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لها:

الشكل رقم 3–3 : الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال صيدال .

1. التحليل المالي في مديرية المالية والمحاسبة:

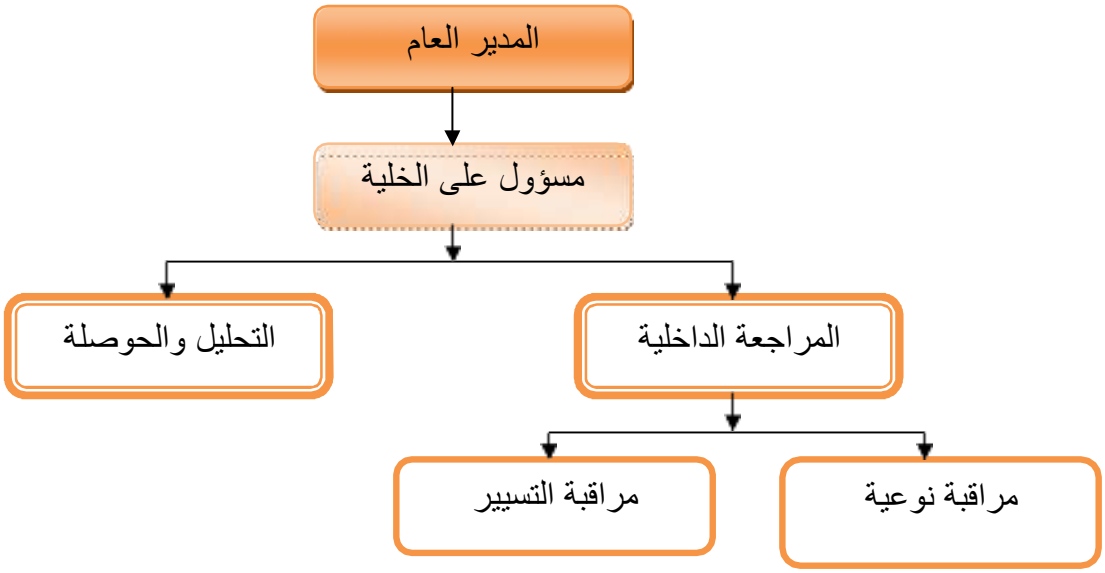
يمكن لمدير المالية والمحاسبة بالمؤسسة أن يقوم بتغيير وتحليل الميزانية إذ أنه ملزم بإعداد ما يسمى بحصيلة التقرير المالي مع نهاية كل سنة مالية ليقوم بعرضها أيام مجلس الإدارة الذي غالبا ما ينعقد في شهر فيفري من السنة الموالية للسنة موضوع التقييم، وهو ممثل اجتهاد الإدارة المالية، في إعطاء قراءة مختصرة عن الميزانية (**وممكن الاستعانة ببقية الجداول**) مع محاولة تقديم التبريرات على المعطيات التي ظهرت في الميزانية وإمكانية تقديم الملاحظات على الانحرافات السلبية وتثمين النتائج الايجابية.

تتضمن حصيلة تقرير المالية للميزانية بتاريخ **31/12/2016** والمعروض أمام مجلس الإدارة المنعقد في فيفري **2017** ملاحظة عن التغيير الايجابي الذي طر على عناصر الأصول إذ ارتفعت بحوالي **11.468.635.836**, عن قيمتهاً في **2015**، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على العناصر المكونة للأصول والخصوم مع الاستعانة بحساب نسب التطور بين سنتي **2015** و **2016** وكذا جدول حساب النتيجة.

2. الهيكل التنظيمي خلية المراجعة والتحليل والحوصلة:

تتبع خلية المرجعة والتحليل والحوصلة مباشرة بالمديرية العامة للفرع، وتتكون من مصلحتين هما مصلحة المراجعة الداخلية، ومصلحة التحليل والحوصلة، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لهذه الخلية:

الشكل رقم 3–4 : الهيكل التنظيمي لخلية المراجعة والتحليل والحوصلة



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال صيدال .

3. استغلال التحليل المالي في مصلحة التحليل والحوصلة:

تتكون خلية المراجعة والتحليل والحوصلة من مصلحتين هما مصلحة المراجعة الداخلية، ومصلحة التحليل والحوصلة، بالنسبة لمصلحة المراجعة الداخلية، فغنها تهتم بالقيام بالمهام المحددة للمراجعة الداخلية والتي منها القيام بمراقبة إجراءات نظام الرقابة الداخلية والتحقق من سلامة العمليات المحاسبية، وكذا مراقبة النوعية، تقديم الملاحظات على الإجراءات المتبعة في التسيير المحاسبي والمالي، والتسيير الشامل للمركب.

أما مصلحة التحليل والحوصلة فإن مهامها قائمة على تتبع نشاط المؤسسة ككل والمساهمة في ضمان صياغة الأهداف وتسجيل درجات التحقق منها، والبحث على مبررات النتائج، والتنسيق مع بقية فروع المؤسسة الأم للمحافظة على الأداء العام، كما تتميز هذه المصلحة بالحرية في تتبع الأداء الشامل للمؤسسة وتقديم التقارير الدورية عنه، و القيام بالدراسات قصد تحسينه، وتقوم مصلحة التحليل والحوصلة بمتابعة الأداء، وفق عدة طرق تقسم كما يلي:

1. المتابعة اليومية:

تتم من خلال استلام اليوميات من وحدات الفرع سواء كانت متعلقة بالمبيعات أو بالإنتاج، قصد المحافظة على مصدر البيانات اليومي.

2. المتابعة الأسبوعية:

تقوم المصلحة بالمتابعة الأسبوعية من خلال القيام بتحضير لوحة القيادة الأسبوعية يعبر فيها عن الحصيلة الأسبوعية لنشاط المؤسسة ومقارنة المخطط مع المحقق، وتقديم الملاحظات بعد محاولة استخراج التبريرات من طرف الوحدات المعينة.

3. المتابعة الشهرية:

تعتمد المصلحة على عدة وسائل قصد ضمان المتابعة الشهرية لأداء المؤسسة من أبرزها ما يلي:

أ. لوحة القيادة:

تستعمل المصلحة أيضا لوحة القيادة الأسبوعية، فهذه الأخيرة عند الوصول إلى الأسبوع الرابع تظهر فيها المجاميع الشهرية المهمة حسب اختيار المصلحة، وهي بالتالي تسمح للتحليل عن الأداء الشهري للمؤسسة.

ب. جدول حسابات النتائج الشهري:

تقوم مصلحة التحليل و الحوصلة بإعداد جدول حسابات النتائج الشهري، وتدرج فيه القيم المحققة خلال الشهر مع القيم المقدرة بغرض المقارنة بينها، وترفقه بمجموعة من التفصيلات حول وضعية الحقوق والديون والأداءات المقدمة ثم تعرض تطور العناصر مقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، وتستعين في التحليل بنسب التسيير، وتعتمد التحليل التاريخي للعناصر إذ تكفي المصلحة بمقارنة القيم المحققة للشهر محل التقييم مع تلك المتعلقة بنفس الشهر من السنة السابقة مع استخراج نسبة التطور، ومن ثم تقديم الملاحظات والتبريرات عن أسباب النتائج المتوصل إليها.

ج. تقرير النشاط:

هو عبارة عن تقرير يتضمن الملاحظات العامة على نشاط الوحدات المكونة للفرع جميعا، يتم اختيار أهم المؤشرات التي تعبر عن عرض ملخص عن هذا التقرير أداء تلك الوحدة، ومن ثمة يتم عرض ملخص عن هذا التقرير أمام مجلس الاجتماع الشهري للممثلين عن الفروع الأخرى للمجمع.

4. المتابعة السنوية:

تكتسي أهمية بالغة في عمل الخلية، فالخلاصة التي تصل إليها تعرض أمام مجلس الإدارة وبناء عليها يمكن أن تتخذ القرارات، و تقوم مصلحة التحليل والحوصلة بإعداد تقرير التسيير كل ستة أشهر، ليتم إدماج التقريرين المحضرين خلال السنة في تقرير واحد بعد نهاية السنة المالية، ويعرض أمام مجلس الإدارة الذي ينعقد غالبا في نهاية فيفري من السنة الموالية للسنة المالية المنصرمة، وهو يعرض معطيات عامة على الأداء المؤسسة خلال السنة المالية المنصرمة وفق ترتيب منهجي وبأسلوب واضح للأعضاء المجتمعين.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمركب أنتيبيوتيكال (صيدال) – المدية للسنوات 2017 – 2018 – 2019 – 2020

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية العامة والمختصرة

الفرع الأول: الميزانية المالية

1. جانب الأصول:

الجدول رقم 03 – 01 يمثل الميزانية المالية جانب الأصول

الأصول	مبالغ 2017	مبالغ 2018	مبالغ 2019	مبالغ 2020
الأصول غير جارية				
فارق الشراء	115 414 200	115 414 200	141 648 564	141 648 564
تثبيتات معنوية	13 643 850	139 733 986	174 057 244	125 327 090
تثبيتات عينية	0	0	0	0
أراضي	10 383 338 837	2 391 687 791	3 805 721 423	4 398 481 823
مباني	1 766 306 904	2 312 989 288	7 492 164 949	7 417 264 109
تثبيتات عينية أخرى	1 351 564 152	3 976 090 139	5 632 128 168	5 416 183 100
تثبيتات عينية ممنوح امتيازها	276 361 487	0	0	0
تثبيتات عينية جاري إنجازها	13 501 512 857	10 759 890 495	3 580 260 802	3 523 900 855
تثبيتات مالية	0	0	0	0
سندات موضوعة موضع معادلة	1 466 608 492	1 433 217 458	2 960 993 718	2 134 015 175
مساهمات اخرى	630 537 294	223 859 928	48 760 055	276 523 546
سندات اخرى	4 000 000 000	3 000 000 000	2500 000 000	2 002 300 000
قروض و أصول مالية	157 814 646	152 869 240	107 512 187	14 614 749
ضرائب مؤجلة عل الأصل	296 251 741	324 860 044	329 960 563	352 717 927
مجموع الأصول غير جارية	33959354465	24830612573	26773207679	25802976942
الأصول الجارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	4883145010	6288271950	6887530621	6550453532
حسابات الدائنة	0	0	0	0
الزبائن	3 192 081 776	3 681 013 225	3 177 533 740	4 024 729 980
المدينون الأخرون	1 357 618 287	1 391 490 814	1 436 859 091	1 316 376 598
الضرائب و ما شابهها	169 292 263	228 705 651	222 336 344	188 887 081
حسابات الدائنة اخرى	0	0	0	0
الموجودات و ما شابهها	0	0	0	0
أموال الموظفة	18 559 989	18 559 989	18 559 989	18 559 989
الخزينة	4 738 892 796	3 135 689 758	1 918 151 410	2 785 566 352
مجموع الأصول الجارية	14359590124	14743731388	13660971197	14884573533
المجموع العام للأصول	48318944590	39574343961	40434178877	40687550476

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية .

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

الأصول غير الجارية: نلاحظ أن الأصول غير الجارية للمؤسسة في حالة انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة،

33959354465دج سنة 2017 الى 24830612573دج سنة 2018الى 26773207679دج سنة 2019 الى 25802976942دج سنة 2020 هذا الإنخفاض راجع لسبب انخفاض في قيمة القروض و الأصول المالية الأخرى غير جارية، فمن مبلغ 157814464دج سنة 2017 الى مبلغ 152896240دج سنة 2018 الى مبلغ 107512187دج سنة 2019 الى مبلغ 14614749دج سنة 2020.

الأصول الجارية: نلاحظ أن الأصول الجارية للمؤسسة ارتفعت من سنة 2017 بمبلغ 14359590124دج الى مبلغ 14743731388دج سنة 2018 الى مبلغ 13660971197دج سنة 2019 الى بمبلغ 14884573533دج سنة 2020، هذا الإرتفاع راجع الى ارتفاع الضرائب فمن مبلغ 169292263دج سنة 2017 الى مبلغ 228705651دج سنة 2018 الى بمبلغ 222336344دج سنة 2019 الى بمبلغ 188887081دج سنة 2020.

2. جانب الخصوم:

الجدول رقم 03 – 02 يمثل الميزانية المالية جانب الخصوم

الخصوم	31-12-2017	31-12-2018	31-12-2019	31-12-2020
رؤوس الأموال الخاصة				
رأس المال صادر	2 500 000 000	2 500 000 000	2 500 000 000	2 500 000 000
إعانات	0	0	0	0
أموال خاصة أخرى	8 721 856 492	411 677 000	411 677 000	411 677 000
احتياطات	12 991 033 164	13 461 406 696	14 047 153 641	14 634 151 624
فوارق إعادة التقييم	1 585 712 860	1 272 192 408	2 686 777 592	3 063 429 710
صافي الفرق في التكافؤ	955 727 524	1 016 986 928	1 905 284 336	1 408 146 175
النتيجة الصافية	1376295647	1174214390	793514004	189936341
ترحيل من جديد	1 080 714 611	866 679 031	1 178 074 235	797 268 702
فوائد الأصلية	881 619 980	826 612 003	609 971 657	824 482 635
إجمالي الأموال الخاصة	27931531057	19796410396	21776278416	22234554786
الخصوم الغير الجارية				
قروض وديون مالية	10 894 562 658	10 923 905 958	10 403 266 267	10 404 842 508
ضرائب مؤجلة و مرصود لها	17 509 995	19 887 217	21 011 203	24 094 670
ديون مدينة و أخرى غير جارية	1 059 922 788	593 645 268	593 645 268	0
مؤونات و منتجات ثابة سلفا	1 346 632 170	1 433 885 167	1 446 788 017	1 626 040 712
مجموع الخصوم الغير جارية	13318697612	12971323611	12464710757	12054977890
الخصوم الجارية				
موردون و حسابات ملحقة	1 436 731 269	2 249 615 538	1 556 885 668	1 247 407 073
ضرائب	726 697 526	201 334 246	116 625 268	175 915 917
ديون مدينة أخرى	4 107 579 876	3 734 753 856	3 708 972 235	4 052 684 542
خزينة سلبية	797 707 247	620 906 312	810 706 531	922 010 265
مجموع الخصوم الجارية	7068715920	6806609953	6193189703	6398017799
المجموع العام للخصوم	48318944590	39547343961	40434178877	40687550476

المصدر: وثائق مقدمة من مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية .

رؤوس الأموال الخاصة: نلاحظ ان رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال فترة الدراسة انخفضت من 27931531057دج سنة 2017 الى مبلغ 19796410396دج سنة 2018 ثم ارتفعت الى 201776278416دج سنة 2019 لتستمر في الإرتفاع بمبلغ 22234554786دج سنة 2020

و هذا راجع الى النتيجة الصافية فمن مبلغ 1376295647دج سنة 2017 الى مبلغ 1174214390دج سنة 2018 الى بمبلغ 793514004دج سنة 2019 الى مبلغ 189936341دج سنة 2020 .

الخصوم غير جارية: نلاحظ أن الخصوم غير جارية للمؤسسة خلال فترة الدراسة في حالة انخفاض فمن مبلغ 13318697612دج سنة 2018 الى مبلغ 12971323611دج سنة 2019 الى مبلغ 12464710757دج سنة 2019 الى مبلغ 12054977890دج سنة 2020 .

الخصوم الجارية: نلاحظ أن الخصوم الجارية خلال فترة الدراسة في انخفاض مستمر فمن مبلغ 7068715920دج سنة 2017 الى مبلغ 6806609953دج سنة 2018 الى مبلغ 6193189703دج سنة 2019 الى مبلغ 6398017799دج سنة 2020، راجع سبب هذا الإنخفاض الى الضرائب التي انخفضت من مبلغ 726697526دج سنة 2017 الى مبلغ 201334246دج سنة 2018 الى مبلغ 116625268دج سنة 2019 الى مبلغ 175915917دج سنة 2020.

الفرع الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة

هي عبارة عن جدول يضم المجاميع الكبرى .

1. إعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2017 – 2018 – 2019 – 2020

الجدول رقم 03- 03 يمثل الميزانية المالية المختصرة

البيان	2017	2018	2019	2020
الإستخدامات المستقرة	33959354465	24830612573	26773207679	25802976942
الأصول المتداولة	14359590124	14743731388	14743731388	14884573533
استخدامات الدورة	9620697327	11608041630	11742819780	12099007180
استخدامات خارج الإستغلال	0	0	0	0
استخدامات الخزينة	4738892796	3135689758	1918151410	2785566352
مجموع الإستخدامات	48318944590	39574343691	40434178860	40687550470
الأموال الدائمة	41250228670	32767734008	34240989160	34289532670
الخصوم المتداولة	7068715920	6806609953	6806609953	6398017799
موارد دورة الإستغلال	6271008673	6185703640	5 382 483 171	5476007532
موارد خارج الإستغلال	0	0	0	0
موارد الخزينة	797707247	620906312	810706531	922010265
مجموع الموارد	48318944590	39574343961	40434178860	40687550470

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة .

2. مؤشرات التوازن المالي:

أ. رأس المال العامل:

جدول رقم 03 – 04 يوضح حساب رأس المال العامل الدائم FR

البيان	2017	2018	2019	2020
الأموال الدائمة (1)	41250228670	32767734008	34240989160	34289532670
الإستخدامات الثابتة (2)	33959354465	24830612573	26773207679	25802976942
رأس المال العام الدائم (1)-(2)	7290874205	7937121435	7467781481	8486555728
قيمة التغير	372527017			

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزلنيات المحاسبية للمؤسسة.

جدول رقم 03 – 05 يوضح حساب رأس المال العامل الخاص FRP

البيان	2017	2018	2019	2020
أموال الخاصة (1)	27931531057	19796410396	21776278416	22234554786
استخدامات الثابتة (2)	33959354465	24830612573	26773207679	25802976942
رأس المال العامل الخاص(1-2)	-6027823408	-5034202177	-4996929263	-3568422156
قيمة التغير	434885876			

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

جدول رقم 03 – 06 يوضح حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2017	2018	2019	2020
خصوم غير الجارية	13318697612	12971323611	12464710757	12054977890
خصوم الجارية	7068715920	6806609953	6193189703	6398017799
رأس المال العامل الأجنبي	20387413532	19777933564	18657900460	18452995689
قيمة التغير	**404575197**			

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

جدول رقم 03 – 07 يوضح حساب رأس المال العامل الإجمالي

البيان	2017	2018	2019	2020
خصوم غير الجارية	13318697612	12971323611	12464710757	12054977890
رأس المال العامل الإجمالي	13318697612	12971323611	12464710757	12054977890
قيمة التغير	-62358866			

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجداول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

- **بالنسبة للرأس العامل الدائم**: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة في السنوات الأربعة أعلاه، حين ارتفع في السنتين 2018 – 2020 مقارنة بسنتي 2017 – 2019 و إن قيمة رأس المال الدائم جيدة و هو ما يدل أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، أي نل يفسر قدرتها على تغطية أصةلها الثابتة إنطلاقا من اموالها الدائمة و قدرتها على التسديد.
- **بالنسبة للرأس المال الخاص**: نلاحظ أن قيمة رأس المال الخاص سالبة خلال فترة الدراسة في السنوات الأربعة،و هذا ما يعني ان المؤسسة غير قادرة على تميل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الإعتماد على موارد خارجية، و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الإستثمارات الرأسمالية هي مصادر خارجية و هي مؤشر سلبي للمؤسسة.
- **بالنسبة للرأس المال العامل الأجنبي**: نلاحظ أن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا و كذلك يعني أن المؤسسة ليس بإمكانها الحصول قروض إضافية بسهولة، أي يجب تدخل الأطراف الخارجية في سياستها .

ب. حساب الإحتياج في راس المال العامل:

جدول رقم 03 – 08

البيان	2017	2018	2019	2020
أصول ثابتة	33959354465	24830612573	26773207679	25802976942
قيم جاهزة	4738892796	3135689758	1918151410	2785566352
ديون قصيرة الأجل	0	0	0	0
سلوفات	797707247	620 906312	810706531	922010265
احتياجات رأس المال العامل	**28422754422**	**21074016503**	**24044349738**	**22095400325**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

ج. الخزينة الصافية للمؤسسة:

جدول رقم 03 – 09

البيان	2017	2018	2019	2020
TR	**4738892796**	**3135689758**	**1918151410**	**2785566352**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

3. نسب السيولة:

جدول رقم 3- 10

البيان	القانون	2017	2018	2019	2019
نسبة سيولة الأصول	**الأصول المتداولة / إجمالي الأصول**	**0.30**	**0.37**	**0.37**	**0.37**
نسبة السيولة العامة	**الأصول المتداولة / الخصوم الجارية**	**2.03**	**2.17**	**2.21**	**2.33**
نسبة السيولة المختصرة	**التثبيتات الجارية–المخزونات/الخصوم الجارية**	**1.34**	**1.24**	**1.09**	**1.30**
نسبة السيولة الحالية	**التثبيات الجارية / الخصوم الجارية**	**2.03**	**2.17**	**2.21**	**2.33**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبيةللمؤسسة.

- **تحليل نسبة سيولة الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول إن نسبة سيولة الأصول متقاربة خلال السنوات الأربعة، إضافة إلى ذلك هي أقل من 0.5 أي هي نقطة ضعف بالنسبة للمؤسسة مما يعني أنه يوجد ضعف في دوران المخزون وأن المؤسسة حالة حرجة بعيدة عن التنافس مع المؤسسات و لا توجد لديها مكانة في السوق اضافة إلى ذلك غير قادرة على تحصيل حقوقها من عند الزبائن.
- **تحليل نسبة السيولة العامة:** نلاحظ من خلال الجدل المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة ارتفعت من سنة 2017 حتى سنة 2020 و هذا دليل بأن النتيجة جد مقبولة، أي أن التثبيتات الجارية لتسديد التزامات قصيرة الأجل و طويلة الأجل.
- **تحليل نسبة السيولة المختصرة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة المختصرة مرتفعة وهي خارج منطقة القبول $(0.3 - 0.5)$ خلال هذه الأربعة السنوات ، وبالتالي هي نقطة ضعف أي أن هناك تجميد في السيولة و بالتالي المؤسسة متحفظة فهي تفضل الإحتفاظ بالسيولة لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل على أن تقع في العسر المالي لذلك سميت بالمتحفظة.
- **تحليل نسبة السيولة الحالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الحالية خلال السنوات الأربعة أنها مرتفعة و تجاوزة منطقة القبول $(0.2 - 0.3)$، و هذا يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

4. نسب الهيكلة:

جدول رقم 03 – 11

البيان	القانون	2017	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / التثبيتات غير جارية	1.21	1.32	1.28	1.33
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / التثبيتات غير جارية	0.82	0.80	0.81	0.86

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

- **تحليل نسبة التميل الدائم:** نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم فاقت الواحد خلال السنوات الأربعة، و هذا يدل على وجود رأس مال عامل وجب و على المؤسسة أن تحقق التوازن بين التمويل و الإستثمار، أما إذا

كانت أقل من الواحد فهي نسبة غير ملائمة لأن الموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة و هذا يدل على أن النؤسسة لاتحقق توازن هيكلي، كم عرفة هذه النسبة الثبات خلال السنوات الأربعة.

- **نسبة التميول الخاص**: نلاحظ أن تغطية الأموال الخاصة في السنوات الأربعة أقل من الواحد وهي نقطة ضعف بالنسبة للمؤسسة و بالتالي فإن الأموال الخاصة لم تغطى الأصول الثابتة وهدا يدل على أن الهيكل المالي للمؤسسة ليس أمثل.

5. نسب المديونية:

جدول رقم 03 -12

البيان	القانون	2017	2018	2019	2020
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة/خصوم جارية + غير جارية	1.37	1.00	1.17	1.20
نسبة قابلية السداد	خصوم جارية + غير جارية / مجموع الخصوم	0.42	0.50	0.46	0.45

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

- **تحليل نسبة الإستقلالية المالية**: نلاحظ من النتائج المتحصل عليها من الجدول أن نسبة إستقلالية المالية فاقت النسبة المرجعية أي أكبر من الواحد خلال السنوات الأربعة، هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا أي أن أموالها الخاصة أقل من أموالها الدائنة.
- **تحليل نسبة قابلية السداد**: نلاحظ من خلال نتائج المبينة غي الجدول أعلاه أن نسبة قابلية السداد فاقت النسبة المرجعية و هي أقل من 0.5 أي أن مديونية المؤسسة غير مقبولة و منه إن أصول المؤسسة لا تكفي لتسديد الإلتزمات.

6. نسب المردودية:

أ. حساب المردودية المالية:

جدول رقم 03 – 13

البيان	القانون	2017	2018	2019	2020
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة *100	5%	6%	6%	1%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

- **التعليق**: نلاحظ الجدول أن ارتفاع من سنة 2017الى سنة 2019 في المردودية المالية لتنخفض بنسبة 5% في سنة 2020 و هذا يوضح لنا إرتفاع في كل من الأموال الخاصة و النتيجة الصافية للمؤسسة.

ب. حساب المردودية الإقصادية:

جدول رقم 03 – 14

البيان	القانون	2017	2018	2019	2020
نسبة المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول * 100	3%	3%	2%	0%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

- **التعليق**: نلاحظ أن المردودية الإقتصادية تنخفض الأصول من سنة 2017 الى سنة 2020 و هذا ناتج عن انخفاض في نتيجة الإستغلال و زيادة في الأصول الإقتصادية.

ج. حساب نسبة المردودية التجارية:

جدول رقم 03 -15

البيان	القانون	2017	2018	2019	2020
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية / الأصول الثابتة * 100	4%	5%	5%	1%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

- **التعليق**: نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المردودية التجارية مرتفعة من سنة 2017 الى سنة 2019 و هذا مايدل على وضعها التنافسي في قطاع نشاطها بالنسبة للمؤسسات الأخرى و التي تنشط في نفس القطاع، أما نسبة سنة 2020 فهي منخفضة و هذا مايدل على ضعف وضعها التنافسي أمام المؤسسات الأخرى في قطاع نشاطها.

7. حساب الرافعة المالية:

جدول رقم 03 – 16

البيان	القانون	2017	2018	2019	2020
	المردودية المالية	5%	6%	6%	1%
	المردودية الإقتصادية	3%	3%	2%	0%
الرافعة المالية		2%	3%	4%	0%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

- **التعليق**: نلاحظ أن أثر الرافعة المالية موجب خلال السنوات الثلاث الأولى وهذ راج كون المردودية الإقتصادية أقل من المردودية المالية التي بلغت أعلى نسبة لها سنة 2019 ،فسلوكها يتبع سلوك المردودية الإقتصادية و المالية ليليها انخفاض لمستوى الصفر في السنة الموالية سنة 2020.

المطلب الثاني: إعداد و تحليل حساب النتائج للسنوات

سنقوم بعرض جدول حساب النتائج لسنوات الدراسة، كما نقوم بتحليل مستويات النتائج للجدول.

الفرع الأول: جدول حساب النتائج لسنوات الدراسة

جدول رقم 03 – 17

رقم ح	البيان	31-12-2017	31-12-2018	31-12-2019	32-12-2020
70	رقم الأعمال	10265897771	10317577775	9392750935	9809929760
72	تغير في المخزونات	558329961	272122098	1085935007	264531468
73	إنتاج مثبت	0	0	0	0
74	إعانات الإستغلال	0	0	0	0
1	**إنتاج السنة المالية**	**9707567810**	**10589699873**	**10478685942**	**10074461228**
60	المشتريات المستهلكة	3755793245	4624142242	4577729592	4245356684
61	الخدمات الخارجية	1002621754	1067499186	1113922480	910765524
2	**إستهلاك السنة المالية**	**4758414999**	**5691641428**	**5691652072**	**5156122208**
3	**القيمة المضافة للإستغلال**	**4949152811**	**4898058445**	**4787033870**	**4918339020**
63	أعباء المستخدمين	2866108087	3329762210	3514951683	3609396024
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات	167524872	169982582	154310399	201768850
4	**إجمالي فائض الإستغلال**	**1915519852**	**1398313653**	**3669262082**	**3811164874**
75	المنتجات العملياتية الأخرى	120876666	1159167515	687941345	205038628
65	الأعباء العملياتية	58405988	188852963	75628723	109057603
68	مخصصات اهتلاكات و المؤونات	868249692	1454793798	1399508839	1088338701
78	استرجاع عن خسائر القيمة	370500844	380039983	664533494	214605132
5	**النتيجة العمليلتية**	**1480241682**	**1293874390**	**3546599359**	**3033412330**
77	المنتوجات المالية	163571611	200013164	152968301	129016705
66	الأعباء المالية	164840374	254951764	343123098	154762522
6	**النتيجة المالية**	**-1268763**	**-54938600**	**-190154797**	**-25745817**
7	**النتيجة العادية قبل الضرائب**	**1478972919**	**1238935790**	**3736754156**	**3059158147**
69	ضرائب واجبة عن النتائج العادية	277583318	127206062	77823533	88374651
	ضرائب مؤجلة عن النتائج العادية	7032819	21232781	5579922	19069142
	مجموع الإيرادات العادية	10362516933	12328920538	11984129083	10623121695
	مجموع التكاليف العادية	9168160152	11195958029	11262578272	10388751418
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	**2402779201**	**2265925018**	**4386061356**	**3224222915**
	العناصر غير عادية منتوجات	0	0	0	0
	العناصر غير عادية الأعباء	0	0	0	0
9	**النتيجة الغير عادية**	**0**	**0**	**0**	**0**
10	**النتيجة الصافية للسنة المالية**	**2402779201**	**2265925018**	**4386061356**	**3224222915**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية.

الفرع الثاني: تحليل مستويات النتائج

يمكن تحليل حسابات النتائج بتاء على عدة نقاط كما يلي:

1. **إنتاج الدورة:**

من خلال حسابات النتائج نلاحظ أن إنتاج الدورة زاد من سنة 2017 الى سنة 2020 و هذا راجع الى انخفاض في لإنتاج المثبت من جهة و من جهة أخرى قيمة رأس المال قيمة كبيرة .

2. **استهلاك الدورة:**

نلاحظ من خلال جدول حساب النتائج أن قيمة المشتريات المستهلكة مرتفعة بالإضافة الى الخدمات الخارجية الأمر الذي أدى الى ارتفاع في استهلاكات الدورة من سنة 2017 الى غاية 2020.

3. **القيمة المضافة للإستغلال:**

نلاحظ من الجدول المبين أعلاه أن القيمة المضافة للإستغلال من سنة 2017 الى سنة 2020 أنها إنخفضت، وهذا راجع الى انخفاض في إنتاج الدورة.

4. **إجمالي فائض الإستغلال:**

نلاحظ من الجدول ان إجمالي فائض الإستغلال قد إنخفض خلال سنتين 2017 و 2018 ليعود و يرتفع في سنتين الموالیتين 2019 و 2020 ليرجع سبب هذا كن ليس بالقيمة الكبيرة، يرجع سبب هذا التذبذب الى الإنخفاض في لبقيمة المضافة للإستغلال و إرتفاع أعباء المستخدمين.

5. **النتيجة العملياتية:**

من خلال جدول أعلاه نلاحظ إنخفاض في النتيجة العملياتية خلال سنتين 2017 و 2018 و شهدت إرتفاع جيد خلال السنتين الموالیتين 2019 و 2020، الزيادة راجعة الى إرتفاع في إجمالي فائض الإستغلال و كذلك ارتفاع الإيرادات .

6. **النتيجة العادية قبل الضرائب:**

من خلال جدول نلاحظ إنخفاض في النتيجة العادية قبل الضرائب خلال سنتين 2017 و 2018 لترتفع في السنتين الموالیتين 2019 و 2020 و هذا لعدم تحقيق المؤسسة لمنتجات مالية كبيرة و عدم تحملها الأعباء المالية خلال الأربعة سنوات.

7. النتيجة العادية:

من خلال جدول حساب النتائج نلاحظ أن المؤسسة إستطاعة أن تحقق نتيجة موجبة خلال السنوات 2020/2019/2018/2017 هذا مع ارتفاع مجموع الإيرادات العادية في كل السنوات.

8. نتيجة الدورة:

نلاحظ أن المؤسسة استطاعت أن تحقق ربحا صافيا في كل السنوات، حيث شهدت انخفاضا طفيفا من سنة 2017 الى سنة 2018 و هذا راج للضائقة المالية التي تمر بها المؤسسة، لتشهد ارتفاع جيدا بين سنتين 2019 و 2020 نتيجة الإستراتيجية الجيدة للمؤسسة التي تمارسها والحرص على عدم الوقوع في الأخطاء.

خـلاصـة:

تطرقنا في هذا الفصل لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الشق النظري على أرض الواقع فتم التعرف على مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) بالمدية و تقديم هيكله التنظيمي و عرض الميزانيات المحاسبية و حسابات النتائج لسنوات 2020/2019/2018/2017 بهدف تطبيق المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الداء المالي للمؤسسة و ذلك بالإنتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية المختصرة ،لمعرفة الوضعية المالية و تحليل الأداء المالي قمنا بدراسة و تحليل الميزانية المالية لحساب النسب المالية و حساب مؤشرات التوازن الماليو ذلك باستخدام الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي للقولئم المالية.

الخاتمة

من خلال النظرية الميدانية تبين أن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة، التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية مستعمل بجدية لنا له من أهمية بالغة، و لهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة فالتحليل المالي وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة و تصحيح الإنحرافات إن وجدت، كم أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي ويعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

زادت أهمية التحليل المالي خاصة في ظل إقتصاد السوق،حيث لا يوجد هناك تدعيم من طرف الدولة للمؤسسة، فالمؤسسة غير القادرة تنسحب من السوق مما ينجم عنه أضرار عديدة خاصة إذا كانت هذه المؤسسة لهيكلة الإقتصاد الوطني،ة هذا الوضع و لهذا فالمؤسسات مطالبة بمساير هذا الوضع و أن تكون مستعدة للمناقشة، و اهتمامها على استخطام الطرق العلمية للتحليل المالي و الإستغلال الجيد للأموال من طرف المحلل المالي.

حيث يعتبر التحليل بواسطة النسب و مؤشرات التوازن المالي من انسب الوسائل و الأدوات لتحقيق الهداف من خلال البحث عن السياسة المثلى لتسيير الموارد، تقو على تحقيق الإستقلالية المالية و المردودية و التوازن المالي و إبراز نقاط قوتها و ضعفها و إمكانية التنبؤ بالفشل المالي و هذا الغرض تخدمه طرق تقييم الأداء المالي و النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

طبقنا التحليل المالي في مؤسسة صيدال (فرع أنتيبيوتيكال) محاولين تطبيق أكبر قدر من المعطيات النظرية،التي أظهرت لنا طبيعة العلاقة بين المؤسسات و التحليل المالي و أهميته في تحديد الأداء المالي الفعلي، وتحليل إمكانية التنبؤ به.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الفرضيات التي قمنا بصياغتها أثناء درستنا على مستوى الجانب النظري و الجانب التطبيقي تمكنا من استخلاص هذه النتائج:

- من خلال الفرضية الأولى تم إثباتها في الفصل الأول التحليل المالي أحد مناهج التسيير الحديثة يتضمن مجموعة من التقنيات التي تحقق المعالجة التحليلية للمعطيات المحاسبية التي توفرها المؤسسة، إضافة إلى تصنيفها و تحليلها بطريقة علمية و رياضية و منه نقول أن الفرضية صحيحة.
- من خلال الفرضية الثانية أثبتت في الفصل الثاني بحيث يعتبر الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها، مشيرا إلى ما حققته عبر حياتها المهنية سواء كانت إلى الأفضل أو نحو الأسوأ حيث يشكل تحليل الربحية و السيولة و الرفع المالي أهم الطرق التي تعطي دلالات على الإتجاه المستقبلي لأداء المؤسسة و إتخاذ القرارات المناسبة ومنه نقل أن الفرضية صحيحة.

- أما فيما يخص الفرضية الثالثة أثبتت صحتها في الفصل الثالث يمكن تقييم الوضعية المالية في المؤسسةمن خلال تحليل النسب و المؤشرات المتعلقة ب القوائم المالية و استخدام مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي لتوقع تطور الوضع المالي و منه الفرضية صحيح.

2. نتائج دراسة الحالة:

أثناء القيام بعملية التحليل للأداء المالي في حدود ما توفرت فيه البيانات لهذه المؤسسة تحصلنا على النتائج التالية :

- المؤسسة حققت رأس المال العامل الدائم و إحتياجات رأس المال العامل و الخزينة موجبة.
- تمتع المؤسسة بالأستقلالية المالية و إعتمادها على التمويل الذاتي.
- تمتلك المؤسسة الأليات التنظيمية التي تسمح لها باستغلال تحليل القوائم المالية في إتخاذ القرارات.
- يعتبر تحليل القوائم المالية من اهم مواضيع الإدارة و يحتل مكانة هامة في محيط إدارة الأعمال.
- التحليل السليم من أهم العمليات التي تؤدي الى نجاح إستراتيجية المؤسسة المالية و نجاعتها و تحقيق التوازن في المؤسسة.
- التنظيم المحكم لمختلف المصالح على مستوى المديرية امالية.

3. الإقتراحات و التوصيات:

- يجب الإعتماد بشكل كبير على التحليل المالي الذي أصبح قاعدة تبنى عليه قرارات المؤسسة.
- على المؤسسة استثمار الأموال المجمدة في مشاريع إضافية.
- تطوير المؤسسة لأساليبها في تقييم الأداء حتى تتمكن من معرفة مركزها المالي و مركزها التنافسي.
- يجب على المؤسسة المحافظة على معدلها الجيد للمردودية التجارية حتى تبقى في المنافسة مع المؤسسات الأخرى و تكون لها مكانة في السوق.
- التكوين الدائم و المستمر للعمال بما يتلائم مع التطور التكنولوجي و البحث و التطوير المستمر للمنتوجات للمحافظة على مكانة في السوق و القدرة على المنافسة.
- التقليل من التكاليف الخاصة مصاريف العمال و المصاريف المختلفة.
- جمع المعلومات هو اهم عنصر في عملية تقييم الأداء المالي فيجب على كل محلل مالي ان يقوم بهظه العملية بدقة و بطريقة علمية حتى تكون عملية التقييم صحيحة و تعبر عن مستوى المؤسسة الحقيقي.
- لابد من زيادة الثقافة المحاسبية من اجل فهم أكبر للقولئم المالية الواردة في النظام المحاسبي المالي و الصادرة عن مختلف المسيؤين للخروج بقوائم مالية تعبر عن المؤسسة بقة و موضوعية و بصورة عادلة.

4. آفاق الدراسة:

أثناء قيامنا بدراستنا لموضوع تحليل القوائم المالية استنتجنا بأن هنالك مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن هذا الموضوع تستوجب الدراسة و البحث فهل نذكر منها :

- ما أهمية التحليل المالي في رسم الخطط المستقبلية للمؤسسة افقتصادية ؟
- هل التحليل المالي الأداة الوحيدة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟
- ما دور التخطيط المالي بالوضعية المالية للمؤسسة ؟

قـائمة المراجع

الكتب:

- إلياس بن ساسي، سوسف قريشي،التسيير المالي،الإدارة المالية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2000.
- خلدون ابراهيم الشريفات، ادارة و التحليل المالي، دار وائب للنشر، ص 97، 2001.
- د. عدنان تايه النعيمي – د. أرشد فؤاد التميمي ،التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2018.
- رضوان وليد عمار، أسسيات الإدارة، دار الميسر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر،1997.
- رمضان زياد، أسسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة،1997.
- عاطف وليم أندراوي، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، إسكندرية،2006.
- عبد الغفار حنفي،الأدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات،مكتبة الإشعاع التقنية، الإسكندرية، مصر،2002.
- على حسين على، حنا نصر الله، "الإدارة الحديثة المنظمات الأعمال البيئية، الوظائف"، دار حماد للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- مبارك لسلوس،" التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- منير شاكرمحمد ،و آخرون التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مطبعة الطليعة ، عمان، الطعة الأولى، 2000.
- نبيل شاكر عبد السلام، الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية،مكتبة عين الشمس،القاهرة، مصر، الطبعة الأولى،1998.
- وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و اتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي الإطار النظري و تطبيقاته العلمية، دار الحنين، عمان،1997.

المجلات:

- تمر عملية التحليل المالي بعدة مراحل وصولا إلى الافلاس، مجلة العلوم التجارية .http://www // bayt.com /ar/sperialties تاريخ لاطلاع 10/05/2022.

المذكرات:

- أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذرة ماحستير، جامعة الجزائر، 2013/2012.
- بن غدة مليكة، دور التحليل المالي و استخداماته الرقابية في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية، 2014.
- جوادو صبرينة – قبور فوزية ، أهمية الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي – دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز وحدة المدية – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة يحي فارس بالمدية ، دفعة 2018 -2019.
- رابح سليمان، دويدي ابراهيم، التحليل المالي و دوره في في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، 2015/2014.
- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس التقييم، رسالة ماحستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة 2002.
- علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضرالوادي،2015/2014.
- عمار أكرم عمر الطويل، "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، سنة 2008.
- عمارة بلال – عبد الغني بالطاهر، دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الإئتماني – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة يحي فارس بالمدية ، دفعة 2017 -2018.
- عمير عبد القادر – علالي عبد القادر ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة المؤسسة و الوطنية لخدمات الابار – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس مهني ، تخصص محاسبة و مالية ، قسم مناجمنت ،معهد التكنولوجيا ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، دفعة 2016 -2017.
- محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص إدارة أعمال، سعد دحلب، البليدة،2005.

- مصطفاوي محمد أمين – بلخير حمزة ، استخدامات أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة شركة كهريف المدية – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة يحي فارس بالمدية ، دفعة 2017 -2018.
- اليمين سعاد ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية و ترشيد قراراتها – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة – ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، قسم العلوم التجارية ، جامعة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، دفعة 2008 -2009.

SAIDAL

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2017 – Actif –

Actif	Note	31/12/2017			31/12/2016
		Montants bruts	Amortissement ou provisions	Montants nets	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		115 414 200.00	0.00	115 414 200.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles		211 701 398.37	198 057 547.42	13 643 850.95	16 879 626.76
Immobilisations corporelles		0.00	0.00	0.00	0.00
Terrains		10 383 338 837.77	0.00	10 383 338 837.77	10 383 338 837.77
Bâtiments		7 525 649 404.61	5 759 342 500.47	1 766 306 904.14	1 692 900 275.48
Autres immobilisations corporelles		15 441 341 953.87	14 089 777 801.58	1 351 564 152.29	1 299 353 290.89
Immobilisations en concession		280 023 210.00	3 661 722.62	276 361 487.38	277 770 251.06
Immobilisations en cours		13 501 512 857.53	0.00	13 501 512 857.53	11 189 299 772.01
Immobilisations financières		0.00	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées		1 466 608 492.92	0.00	1 466 608 492.92	1 388 910 621.59
Autres participations et créances rattachées		691 518 175.00	60 980 880.06	630 537 294.94	632 578 120.03
Autres titres immobilisés		4 000 000 000.00	0.00	4 000 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		157 814 646.73	0.00	157 814 646.73	154 332 649.23
Impôts différés actif		296 251 741.16	0.00	296 251 741.16	291 018 838.11
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		**54 071 174 917.96**	**20 111 820 452.15**	**33 959 354 465.81**	**30 441 796 482.93**
ACTIFS COURANTS		0.00	0.00		
Stocks et encours		5 512 385 257.34	629 240 246.56	4 883 145 010.78	5 729 341 770.32
Créances et emplois assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00
Clients		5 077 251 577.03	1 885 169 800.46	3 192 081 776.57	3 640 948 917.45
Autres débiteurs		1 357 995 866.76	377 579.41	1 357 618 287.35	1 255 089 406.58
Impôts		181 290 731.18	11 998 467.60	169 292 263.58	173 799 702.60
Autres actif courant		0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants		18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie		4 825 205 639.02	86 312 842.07	4 738 892 796.95	5 131 000 388.34
TOTAL ACTIFS COURANTS		**16 972 689 060.52**	**2 613 098 936.10**	**14 359 590 124.42**	**15 948 740 174.48**
TOTAL GENERAL ACTIF		**71 043 863 978.48**	**22 724 919 388.25**	**48 318 944 590.23**	**46 390 536 657.41**

SAIDAL

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2017 – Passif –

PASSIF	Note	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		0.00	0.00
Autres fonds propres		8 721 856 492.20	8 721 856 492.20
Primes et réserves -(réserves consolidées)		12 991 033 164.36	12 881 813 853.88
Ecarts de réévaluation		1 585 712 880.28	1 585 712 880.28
Écart d'équivalence		955 727 524.41	1 037 081 287.81
Résultat Net		1 376 295 647.88	1 509 161 605.06
Autres capitaux propres -report à nouveau		-1 080 714 611.43	-1 766 796 831.10
Intérêts minoritaires		881 619 980.04	1 015 179 929.35
TOTAL I		**27 931 531 057.74**	**27 464 009 197.27**
PASSIFS NON COURANTS		0.00	
Emprunts et dettes financières		10 894 582 658.08	8 973 229 626.56
Impôts (différés et provisionnés)		17 509 995.00	17 509 995.00
Autres dettes non courantes		1 059 992 788.80	1 061 401 552.48
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 346 632 170.47	1 345 087 321.85
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**13 318 697 612.35**	**11 397 228 495.69**
PASSIFS COURANTS		0.00	
Fournisseurs et comptes rattachés		1 438 731 269.94	2 430 054 019.90
Impôts		728 697 526.43	778 153 641.37
Autres dettes		4 107 579 876.69	3 512 927 858.77
Trésorerie passif		797 707 247.08	810 163 444.41
TOTAL PASSIF COURANT III		**7 068 715 920.14**	**7 529 298 964.45**
TOTAL GENERAL PASSIF		**48 318 944 590.23**	**46 390 536 657.41**

SAIDAL

Tableau des comptes du résultat consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2017 – TCR

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	Note	31/12/2017	31/12/2016
Chiffre d'affaires		10 265 897 771.06	10 223 411 484.28
Variation stocks produits finis et en cours		-558 329 961.16	265 663 623.51
Production immobilisée		0.00	0.00
Subvention d'exploitation		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**9 707 567 809.90**	**10 489 075 107.79**
Achats consommés		-3 755 793 245.73	-3 663 777 474.24
Services extérieurs et autres consommations		-1 002 621 754.72	-928 780 089.72
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**-4 758 415 000.45**	**-4 592 557 563.96**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**4 949 152 809.45**	**5 896 517 543.83**
Charges de personnel		-2 866 108 087.05	-3 023 474 168.42
Impôts, taxes et versements assimilés		-167 524 872.66	-173 817 524.53
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 915 519 849.74**	**2 699 225 850.88**
Autres produits opérationnels		120 876 666.93	72 651 701.08
Autres charges opérationnelles		-58 405 988.66	-99 258 043.60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		-868 249 692.56	-1 299 102 638.36
Reprises sur pertes de valeurs et provisions		370 500 844.60	719 627 105.07
V - RESULTAT OPERATIONNEL		**1 480 241 680.05**	**2 093 143 975.07**
Produits financiers		163 571 611.87	183 271 195.24
Charges financières		-164 840 374.12	-177 710 456.40
VI - RESULTAT FINANCIER		**-1 268 762.25**	**5 560 738.84**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		**1 478 972 917.80**	**2 098 704 713.91**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-277 583 318.00	-628 653 272.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires		7 032 819.01	-96 986 328.41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 362 516 933.30	11 464 625 109.18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-9 168 160 152.51	-9 897 587 338.86
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 194 356 780.79**	**1 567 037 770.32**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0.00**	**0.00**
X - RESULTAT NET DE LEXERCICE		**1 194 356 780.79**	**1 567 037 770.32**
Résultat minoritaires		85 189 898.58	4 426 500.76
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence		96 748 968.51	-62 302 666.02
RESULTAT NET DE LEXERCICE		**1 376 295 647.88**	**1 509 161 605.06**

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	378 857 436,54	239 123 450,08	139 733 986,51	13 643 850,95
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 584 297 976,37	5 271 808 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,06	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 402,02
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôt différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
TOTAL ACTIF NON COURANT	**45 104 428 321,40**	**20 273 815 748,32**	**24 830 612 573,08**	**33 959 354 465,81**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 956 005 304,74	667 793 354,53	6 288 271 950,21	4 883 145 010,78
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 578 018 586,28	1 897 005 360,67	3 681 013 225,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 624,65	82 435 666,36	3 135 689 758,29	4 738 892 796,95
TOTAL ACTIF COURANT	**17 402 972 100,86**	**2 659 240 712,02**	**14 743 731 388,84**	**14 359 590 124,42**
TOTAL GENERAL ACTIF	**62 507 400 422,26**	**22 933 056 460,34**	**39 574 343 961,92**	**48 318 944 590,23**

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	6 721 856 492,20
Primes et réserves -réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecarts de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Ecart d'équivalence	1 016 986 928,55	855 727 524,41
Resultat Net	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
TOTAL I	**19 796 410 390,58**	**27 931 531 057,74**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,01	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**12 971 323 611,56**	**13 318 697 612,35**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 312,83	797 707 247,08
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 806 609 953,78**	**7 068 715 920,14**
TOTAL GENERAL PASSIF	**39 574 343 961,92**	**48 318 944 590,23**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/D	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	10 317 577 775,54	10 265 897 771,06	88,10%	0,50%
Variation stocks produits finis et en cours	272 122 098,95	-558 329 961,16	52,76%	148,74%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**10 589 699 874,49**	**9 707 567 809,90**	**86,61%**	**9,09%**
Achats consommés	-4 624 142 242,57	-3 755 793 245,73	109,60%	23,12%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 499 186,54	-1 002 621 754,72	102,13%	6,47%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-5 691 641 429,11**	**-4 758 415 000,45**	**107,69%**	**19,61%**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 898 058 445,38**	**4 949 152 809,45**	**70,56%**	**-1,03%**
Charges de personnel	-3 329 762 210,93	-2 866 108 087,05	104,82%	16,18%
Impôts, taxes et versements assimilés	-169 982 582,04	-167 524 872,66	94,54%	1,47%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 398 313 652,41**	**1 915 519 849,74**	**39,00%**	**-27,00%**
Autres produits opérationnels	1 159 167 515,64	120 876 666,93	7418,71%	858,97%
Autres charges opérationnelles	-188 852 963,84	-58 405 986,66	319,38%	223,35%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 454 793 798,08	-868 249 692,56	88,39%	67,55%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	380 039 983,32	370 560 844,60	559,38%	2,57%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**1 293 874 389,45**	**1 480 241 680,05**	**65,27%**	**-12,59%**
Produits financiers	200 013 164,65	163 571 611,87	199,85%	22,28%
Charges financières	-254 951 764,57	-164 840 374,12	194,88%	54,67%
VI - RESULTAT FINANCIER	**-54 938 599,92**	**-1 268 762,25**	**178,72%**	**4230,09%**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**1 238 935 789,53**	**1 478 972 917,80**	**63,48%**	**-16,23%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 583 318,00	1180,37%	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 232 781,46	7 032 879,01	571,46%	-401,91%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 328 920 538,10	10 362 516 933,30	99,34%	18,98%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 195 958 029,11	-9 168 160 152,51	106,98%	22,12%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1 132 962 508,99**	**1 194 356 780,79**	**58,26%**	**-5,14%**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	**/**	**/**
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 132 962 508,99**	**1 194 356 780,79**	**58,26%**	**-5,14%**
Résultats minoritaires	**44 778 352,30**	**85 189 898,58**	**/**	**-47,44%**
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	**-3 526 470,31**	**96 748 968,51**	**/**	**-103,64%**
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 174 214 390,98**	**1 376 295 647,88**	**60,38%**	**-14,68%**

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – ACTIF – « APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	31/12/19			31/12/18
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00		141 648 564.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles	465 669 052.05	291 611 807.29	174 057 244.76	139 733 986.51
Immobilisations corporelles				
Terrains	3 805 721 423.42		3 805 721 423.42	2 391 687 791.42
Bâtiments	13 199 283 086.61	5 707 118 136.67	7 492 164 949.94	2 312 989 288.09
Autres immobilisations corporelles	20 621 201 809.67	14 989 073 641.21	5 632 128 168.46	3 976 090 139.77
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	3 580 260 802.98		3 580 260 802.98	10 759 890 495.72
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 960 993 718.84		2 960 993 718.84	1 433 217 458.23
Autres participations et créances rattachées	102 167 575.00	53 407 519.13	48 760 055.87	223 859 928.10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000.00		2 500 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 512 187.56		107 512 187.56	152 869 240.73
Impôts différés actif	329 960 563.53		329 960 563.53	324 860 044.51
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	**47 814 418 783.86**	**21 041 211 104.30**	**26 773 207 679.56**	**24 830 612 673.08**
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	7 449 789 735.69	562 259 114.50	6 887 530 621.19	6 288 271 950.21
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 073 699 027.73	1 896 165 287.33	3 177 533 740.40	3 681 013 225.61
Autres débiteurs	1 436 866 591.79	7 500.00	1 436 859 091.79	1 391 490 814.49
Impôts	222 336 344.63		222 336 344.63	228 705 651.05
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19		18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	2 000 587 077.07	82 435 666.36	1 918 151 410.71	3 135 689 758.29
TOTAL ACTIFS COURANTS	**16 201 838 766.10**	**2 540 867 568.19**	**13 660 971 197.91**	**14 743 731 388.84**
TOTAL GENERAL ACTIF	**64 016 257 549.76**	**23 582 078 672.49**	**40 434 178 877.27**	**39 574 343 961.92**

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – PASSIF – « APRES RETRAITEMENTS »

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		
Autres fonds propres	411 677 000.00	411 677 000.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 047 153 641.65	13 461 406 696.77
Ecarts de réévaluation	2 686 777 592.57	1 272 192 408.65
Écart d'équivalence	1 905 284 336.88	1 016 986 928.55
Résultat Net	793 514 004.08	1 174 214 390.98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235.34	-866 679 031.92
Intérêts minoritaires	609 971 657.90	826 612 003.56
TOTAL I	**21 778 278 418.42**	**19 796 410 388.58**
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267.81	10 923 906 958.66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203.32	19 887 217.01
Autres dettes non courantes	593 645 268.24	593 645 268.24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017.73	1 433 885 167.65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**12 484 710 757.10**	**12 971 323 611.56**
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668.31	2 249 615 538.04
Impôts	116 625 268.50	201 334 246.61
Autres dettes	3 709 972 235.69	3 734 753 856.30
Trésorerie passif	810 706 531.25	620 906 312.83
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 193 189 703.76**	**6 806 609 953.78**
TOTAL GENERAL PASSIF	**40 434 178 877.27**	**39 574 343 981.92**

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – TCR – « APRES RETRAITEMENTS »

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2019	31/12/2018
Chiffre d'affaires	9 392 750 936.10	10 317 577 775.54
Variation stocks produits finis et en cours	1 085 935 007.08	272 122 098.95
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**10 478 685 942.18**	**10 589 699 874.49**
Achats consommés	-4 577 729 592.68	-4 624 142 242.57
Services extérieurs et autres consommations	-1 113 922 480.89	-1 057 499 186.54
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-5 691 652 073.57**	**-5 681 641 429.11**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 787 033 868.61**	**4 888 058 445.38**
Charges de personnel	-3 514 951 683.35	-3 329 762 210.93
Impôts, taxes et versements assimilés	-154 310 399.06	-169 982 582.04
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 117 771 788.20**	**1 388 313 652.41**
Autres produits opérationnels	687 941 345.57	1 159 167 515.64
Autres charges opérationnelles	-75 628 723.04	-188 852 963.84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 399 508 839.03	-1 454 793 798.08
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	664 533 494.03	380 039 983.32
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**995 270 118.85**	**1 283 874 389.45**
Produits financiers	152 968 301.58	200 013 164.65
Charges financières	-343 123 098.91	-254 951 764.57
VI - RESULTAT FINANCIER	**-190 154 797.33**	**-54 938 599.92**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**805 964 288.41**	**1 238 935 789.53**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533.00	-127 206 062.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 579 922.73	-21 232 781.46
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 984 129 083.37	12 328 920 538.10
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 262 578 272.69	-11 195 958 029.11
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**721 660 810.88**	**1 132 982 608.99**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X - RESULTAT NET DE LEXERCICE	**721 660 810.88**	**1 132 982 608.99**
Résultat minoritaires	19 736 411.44	44 778 352.30
part dans les Résultats nets des sociétés mises en équivalence	52 226 781.96	-3 526 470.31
RESULTAT NET DE LEXERCICE	**793 514 004.08**	**1 174 214 390.98**

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIAES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

ACTIF	31/12/2020			31/12/2019
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou godwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	343 249 100,26	125 327 090,76	174 057 244,76
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	3 805 721 423,42
Bâtiments	13 261 407 322,31	5 844 143 212,84	7 417 264 109,47	7 492 164 949,94
Autres immobilisations corporelles	20 778 518 111,59	15 362 335 010,82	5 416 183 100,77	5 632 128 168,46
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 523 900 855,21	0,00	3 523 900 855,21	2/5
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 134 015 175,22	0,00	2 134 015 175,22	2 [illegible] 18,84
Autres participations et créances rattachées	335 939 575,00	59 416 028,43	276 523 546,57	48 760 055,87
Autres titres immobilisés	2 002 300 000,00	0,00	2 002 300 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	14 614 749,45	0,00	14 614 749,45	107 512 187,56
Impôts différés actif	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	329 960 563,53
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 412 120 294,95	21 609 143 352,35	25 802 976 942,60	26 773 204 679,36
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00		
Stocks et encours	7 191 992 769,17	641 539 237,02	6 550 453 532,15	6 887 530 621,19
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 911 959 706,26	1 887 229 726,08	4 024 729 980,18	3 177 533 740,40
Autres débiteurs	1 316 384 098,39	7 500,00	1 316 376 598,39	1 436 859 091,79
Impôts	188 887 081,60	0,00	188 887 081,60	222 336 344,63
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 868 002 018,68	82 435 666,36	2 785 566 352,32	1 918 151 410,71
TOTAL ACTIFS COURANTS	17 495 785 663,29	2 618 212 129,46	14 884 573 533,83	13 660 970 897,91
TOTAL GENERAL ACTIF	64 907 905 958,24	24 227 355 481,81	40 687 550 476,43	40 434 175 577,27

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 634 151 624,90	14 047 153 641,65
Ecarts de réévaluation	3 063 429 710,86	2 686 752 011,24
Écart d'équivalence	1 408 146 175,93	1 905 284 336,88
Résultat Net	189 936 341,33	793 514 004,08
Autres capitaux propres -report à nouveau	-797 268 702,03	-1 178 074 235,34
Intérêts minoritaires	824 482 635,96	609 971 657,90
TOTAL I	22 234 554 786,95	21 776 278 416,42
PASSIFS NON COURANTS	0,00	
Emprunts et dettes financieres	10 404 842 508,14	10 403 266 267,81
Impots (différés et provisionnés)	24 094 670,27	21 011 203,32
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 626 040 712,04	1 446 788 017,73
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	12 054 977 890,45	12 464 710 757,10
PASSIFS COURANTS	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 247 407 073,70	1 556 885 668,31
Impôts	175 915 917,23	116 625 268,50
Autres dettes	4 052 684 542,80	3 708 972 235,69
Trésorerie passif	922 010 265,30	810 706 531,25
TOTAL PASSIF COURANT III	6 398 017 799,03	703
TOTAL GENERAL PASSIF	40 687 550 476,43	

Direction des Finances et Comptabilité

DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILILAES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2020	31/12/2019
Chiffre d'affaires	9 809 929 760,98	9 392 750 935,10
Variation stocks produits finis et en cours	264 531 468,40	1 085 935 007,08
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 074 461 229,38	10 478 685 942,18
Achats consommés	-4 245 356 684,94	-4 577 729 592,68
Services extérieurs et autres consommations	-910 765 524,13	-1 113 922 480,89
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-5 156 122 209,07	-5 691 652 073,57
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 918 339 020,31	4 787 033 868,61
Charges de personnel	-3 609 396 024,80	-3 514 951 683,35
Impôts, taxes et versements assimilés	-201 768 850,04	-154 310 399,06
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 107 174 145,47	1 117 771 786,20
Autres produits opérationnels	205 038 628,28	687 941 345,58
Autres charges opérationnelles	-109 057 603,07	-75 828 723,04
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-1 088 338 701,82	-1 399 506 839,03
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	214 605 132,80	664 533 494,03
V- RESULTAT OPERATIONNEL	329 421 601,66	995 109 063,74
Produits financiers	129 016 705,12	152 968 301,58
Charges financières	-154 762 522,08	-343 123 098,91
VI- RESULTAT FINANCIER	-25 745 816,96	-190 154 797,33
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V - VI)	303 675 784,70	804 954 266,41
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-88 374 651,00	-77 823 533,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-19 089 142,98	5 579 922,73
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 623 121 695,58	11 984 129 083,37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 388 751 418,70	-11 262 578 272,69
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	234 370 176,00	721 550 810,68
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	234 370 176,00	721 550 810,68
Résultat minoritaires	-592 334,84	[illegible] 411,4
part dans le Résutat dans Stes mises en équivalence	-43 841 600,71	
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	189 936 341,33	